مُلتقى الإمام القرضاوي

مع الأصحاب و التلاميذ

العقيدة عند رجل العيدة يوسف بن عبد الله القرضاوي

أ. سيف العصـــري

الدوحة - قطر -فندق الريدزكالرتون

٢٩/٦-٢/٧/١٤٢٨هـ - ١٤-١٦/٧/٢٠٠٧م

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله الذي رفع مقام العلماء، وأقام بهم على عباده الحجة التي بددت الظلماء، وشقت الشبهات الصماء، أنار بهم الدين والدنيا، وقوض بما استخرجوه من الحجج الشبهات، وأسس بما بينوه قواعد الديانات، فكانوا لأقوامهم نجاة من المهلكات، وقادة إلى المكرمات.

وأشهد أن لا إله إلا الله القائل: {شَهِدَ اللهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ} [آل عمران:١٨].

وأشهد أن سيد العلماء وإمام الأتقياء محمدٌ صلى الله عليه وآله وسلم الذي أمرنا بإكرام أهل العلم، فقال: ليس من أمتي من لم يجل كبيرنا ويرحم صغيرنا ويعرف لعالمنا حقه. رواه أحمد والطبراني في الكبير وحسن إسناده الهيثمي في مجمع الزوائد.

وإكراماً لأهل العلم نتحدث اليوم عن شيخنا الأجل، وعالمنا المفضال، الفقيه المحقق، والعالم المدقق الدكتور يوسف بن عبد الله القرضاوي، الذي طار في الخافقين ذكره، وعم في العالم الإسلامي نفعه، وارتوت المكتبة الإسلامية بعطائه، وكان ركناً ركيناً في مجامعها الفقهية، ومنتدياتها العلمية، حارسٌ أمين على معاقد الدين أن تُمَس، ومرابط على أصوله أن تُنال، جاهرٌ بالحق في المدلهمات، يعمل وهو ابن السبعين بنشاط ابن العشرين، فلا والله ما كل ولا ملَّ، فلله دره وعلى الله أجره.

وحيث شرفني الله تعالى بالكلام عن أهم معالم شيخنا الكريم، وهو المعلم العقدي، فأقول:

معالم عامة في منهج الشيخ العقدي

إن الدارس لمنهاج شيخنا في العقيدة، يجد التالي:

أولاً: الاستمساك بمنهاج أهل السنة والجماعة، لا يبغي عنه حولاً، ولا يرتضي عنه بدلاً.

ثانياً: الاعتماد على الكتاب والسنة، والتعويل عليهما، فمنهما وإليهما يغدو ويروح، فهو يرى أن أسلوب القرآن وطرائقه في مخاطبة العقل، والاستدلال على قضايا العقيدة هو أقوى الأساليب، وأنفعها وأسهلها مع الخاص والعام، ويرى أن يُدَعَّمَ ذلك بدراسة العلوم الكونية الحديثة التي تسوق العقل إلى الإيمان سوقاً.

ثالثاً: يرى الشيخ أن العقلَ خَلْقُ الله، والشريعةَ وحيُ الله، فلا تعارض بين ما خلق وبين ما شرع، فلا يناقض العقلُ الصريحُ النقلَ الصحيحَ، ولا يصح أن ينفرد أحدهما عن الآخر، لأن العقل آلة فهم النقل، والنقل ميدان عمل العقل، نعم قد تتناقض بعض الفرضيات، ولكن الحقائق لا تتناقض فالحقيقة الدينية هي قول الله، والحقائق العلمية الكونية فعل الله، ولا يتناقض قوله مع فعله سبحانه.

رابعاً: يحرص الشيخ في تدريس العقيدة على أن يخاطب العقل والقلب معاً، أما مخاطبة العقل فكي نتخلص من الشكوك والأوهام، وأما مخاطبة الروح فكي لا يصبح علم الإيمان والعقيدة علماً جدلياً، فالإيمان الجدلي لن يحرك فينا الوجدان والمراقبة والمعاني الإيمانية.

خامساً: يسعى الشيخ إلى أن يكون العلم بالعقيدة عامل وحدة للأمة، وليس سيفاً مسلولاً لتفريق كلمتها، ولذا يشدد الشيخ على ضرورة الاقتصاد في التكفير، وأن لا يكفر إلا من ثبت كفره بيقين، وأن الأصل في من شهد أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله أنه مسلم، فلابد أن يُحْسَنَ به الظن، ويحملَ حالُهُ على الخير.

ويعتقد الشيخ كفر غير المسلمين على أي ملة كانوا، ولا فرق في ذلك بين أهل الكتاب وغيرهم، وإن كان أهل الكتاب أقرب إلينا من الملحدين.

سادساً: صرف الهمم إلى تقرير أصول العقائد وتثبيتها، مع الكلام في فروع مسائل الاعتقاد بما تستحقه دون مبالغة، وهذا هو منهج الشيخ في العلوم كلها، فهو يدعو إلى الاهتمام بالأصول قبل الفروع، وبالكليات قبل الجزئيات.

سابعاً: عرف الشيخ حفظه الله بصلابته وقوته في حمل عقيدته، فهو جبل راسخ، لا يفاوض ولا يجامل.

ثامناً: توسع الشيخ في سد ذرائع الفساد في مسائل العقائد، وإغلاق منافذ الشبهات، ولذا فقد يميل إلى منع، أو الترغيب في ترك ما قد يوصل إلى الغلو في الأشخاص، أو يؤسس لمعتقدات مغلوطة.

تاسعاً: السعي في جمع كلمة المسلمين، وفي هذا يقول الشيخ : (وإن من الخيانة لأمتنا اليوم أن نغرقها في بحر من الجدل حول مسائل في فروع الفقه أو على هامش العقيدة، اختلف فيها السابقون، وتنازع فيها اللاحقون، ولا أمل في أن يتفق عليها المعاصرون. في حين ننسى مشكلات الأمة ومآسيها ومصائبها التي ربما كنا سببا أو جزءا من السبب في وقوعها[1]).

ويقول: (وأعتقد أن ما نتفق عليه ليس بالشيء الهين ولا القليل، إنه يحتاج منا إلى جهود لا تتوقف، وعمل لا يكل، وإرادة لا تعرف الوهن، يحتاج منا إلى عقول ذكية، وعزائم قوية، وأنفس أبية، وطاقات بناءة. ألسنا متفقين على أن القرآن كلام الله، وأن محمدا رسول الله؟ ألسنا متفقين على الإيمان بالله الواحد الأحد، الذي لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا أحد؟ ألسنا متفقين على أنه تعالى متصف بكل كمال، منزه عن كل نقص؟ ألسنا متفقين على كل ما يوصف به القرآن الرب الأعلى جل جلاله من الأسماء الحسنى؟ فلنتعاون على غرس معاني الإيمان القرآني الجملي في أنفس الناشئة والشباب بعيدا عما أدخله

(1) الصحوة الإسلامية بين الاختلاف المشروع والتفرق المذموم

الجدل الفلسفي والكلامي في علم العقائد، وما أورثه الاختلاط بالملل والنحل الأخرى من خلافات فرقت الأمة شيعا. ألسنا متفقين على أن الإلحاد أعظم خطر يهدد البشرية، في أعز مقدساتها؟ فلنتعاون على تحصين الشباب من وباء الإلحاد، ومقدماته من الشكوك والشبهات التي تزعزع العقيدة، وتلوث الفكر، ولنضيء شموع الإيمان بأعظم حقائق الوجود وأجلاها، وهي: وجود الرب الأعلى، الذي خلق فسوى. والذي قدر فهدى، مستفيدين من بحوث العلم الحديث، الذي يكاد يجعلك ترى الله جهرة في إبداع خلقه. ألسنا متفقين على أن الإيمان بالدار الآخرة، وعدالة الجزاء فيها، وقيام سوق الجنة والنار، ركن في كل دين، وخصوصا في دين الإسلام؟ فهو ـــ مع الإيمان بالله تعالى ـــ ينشئ في الإنسان الوازع الذاتي الداخلي الذي يحفز على كل خير، ويردع عن كل شر، ويقوي الإرادة في مواطن الضعف ويمنح الأمل عند هجوم اليأس. فلنتعاون ـــ إذن ـــ على تقوية الإيمان بالآخرة، واليقين بالجزاء، ولنطارد الشبهات التي تحاول أن تشكك في هذه العقيدة العظيمة، أو الشهوات التي تشغل الناس عنها بمتاع قليل... الخ[1])

وإذا كانت هذه هي المعالم العامة، فإننا نحب أن نقف على بعض قضايا العقيدة، لنتعرف على رأي الشيخ فيها.

(1) الصحوة الإسلامية بين الاختلاف المشروع والتفرق المذموم

مكانة الإيمان والعقيدة عند الشيخ

الإيمان عند الشيخ يوسف قضية القضايا، وأس الأسس، هو المحرِّك والدافع إلى التضحية والفداء، وإلى البذل والعطاء، وإلى المحبة والإخاء، الإيمان عند الشيخ يوسف ليس مقدمة صغرى تعقبها مقدمة كبرى تتلوهما نتيجة مبرهنة، دون أن يكون لهذا الإيمانِ فاعليتُهُ في حياته، وظلالُه الوارفةُ على مشاعره وأفعاله.

وفي هذا يقول الشيخ: (ولا نزاع في أن الإيمان والعبادة والتقوى، ومجاهدة النفس، لها أثرها في تنوير العقل، وهداية القلب، والتوفيق إلى إصابة الحق في الأقوال، والسداد في الأعمال، والخروج من مضايق الاشتباه إلى باحات الوضوح، ومن اضطراب الشك إلى ثبات اليقين.

ولا نزاع كذلك في أن يكشفَ اللهُ لبعضِ المتقينَ من عباده من حقائق العلم، وأنوارِ المعرفة، في فهم كتابه أو سنة نبيه، بمحض الفيضِ الإلهي والفتحِ الرباني ما يلهث كثيرون ليحصلوا عليه بالمذاكرة والتحصيل، فلا يظفرون بما يدانيه، بشرط أن يحصلوا الأدوات الضرورية لفهم العلم[1]).

ويقول : (أما الإيمان الحق فهو الذي تشرق شمسه على جوانب النفس كلها، فتنفذ إليها أشعتها حاملة الضوء والحرارة والحياة، أجل تنفذ هذه العقيدة إلى العقل فتقنعه وتطمئنه، وإلى القلب فتهزه وتحركه، وإلى الإرادة فتدفعها وتوجهها، وإذا اقتنع العقل، وتحرك القلب، واتجهت الإرادة، استجابت الجوارح واندفعت للعمل، استجابة الرعية للراعي المطاع[2]).

الإيمان عند الشيخ القرضاوي حماية للنفس من تشرب الخرافات، والخضوع لوساوس شياطين الإنس والجن، يعبر عن ذلك فيقول: (والعقيدة بحر زاخر لا يسمح للهوام الوضيعة أن تتوالد على سطحه[3]).

---

(1) موقف الإسلام من الإلهام و الكشف و الرؤى (ص٢٩)

(2) الإيمان والحياة

(3) الإيمان والحياة

ويقول : (العقيدة تقتحم الأخطار، وتزلزل الجبال، وتلفت وجه الدهر، وتغير سير التاريخ، وتنسف الشك والتردد، وتبعث الحزم واليقين، ولا تسمح إلا لمراد الروح[1]).

والإيمان الذي يعنيه الشيخ، ليس هو مجرد المجادلات المنطقية، ولا القضايا التاريخية التي شغلت المسلمين ردحاً من الزمن، بل الإيمان الحي الفاعل، فيقول[2]: إن الإيمان في حقيقته عمل نفسي يبلغ أغوار النفس، ويحيط بجوانبها، كلها من إدراك وإرادة ووجدان.

فلا بد من إدراك ذهني تنكشف به حقائق الوجود على ما هي عليه في الواقع، وهذا الانكشاف لا يتم إلا عن طريق الوحي الإلهي المعصوم.

ولابد أن يبلغ هذا الإدراك العقلي حد الجزم الموقن، واليقين الجازم، الذي لا يزلزله شك ولا شبهة: (إنما المؤمنون الذين آمنوا بالله ورسوله ثم لم يرتابوا) (الحجرات: ١٥).

ولابد أن يصحب هذه المعرفة الجازمة إذعان قلبي، وانقياد إرادي، يتمثل في الخضوع والطاعة لحكم من آمن به مع الرضا والتسليم: (فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجاً مما قضيت ويسلموا تسليماً) (النساء: ٦٥) (إنما كان قول المؤمنين إذا دعوا إلى الله ورسوله ليحكم بينهم أن يقولوا سمعنا وأطعنا، وأولئك هم المفلحون) (النور:٥١) (وما كان لمؤمن ولا مؤمنة، إذا قضى الله ورسوله أمراً أن يكون لهم الخيرة من أمرهم) (الأحزاب: ٣٦).

ولابد أن يتبع تلك المعرفة، وهذا الإذعان حرارة وجدانية قلبية، تبعث على العمل بمقتضيات العقيدة، والالتزام بمبادئها الخلقية والسلوكية والجهاد في سبيلها بالمال والنفس.اهـ

---

(1) الإيمان والحياة

(2) الإيمان والحياة

واجبنا تجاه هذا الإيمان

ويُبَيِّنُ الشيخ حفظه الله واجبنا تجاه هذا الإيمان، فيقول: ("نحن قوم مؤمنون" وهذا الإيمان هو أساس شخصيتنا، وسر قوتنا، ورافع رايتنا، هو سر مجدنا في الماضي، وباعث انتفاضتنا في الحاضر، ومناط آمالنا في المستقبل.

"نحن قوم مؤمنون" وهذه قضية بديهية، يجب أن يلتقي على حمايتها وتثبيتها وإشاعتها قلم الكاتب، ولسان الخطيب، وفكر الفيلسوف، ووجدان الشاعر، وريشة المصور، وتقنين المشرِّع، وسلطان الحاكم، وقوة الجيش، ورقابة الشعب.

يجب أن يرعاها الأب في البيت، والمعلم في المدرسة، والأستاذ في المحاضرة، والأديب في القصة، والصحفي في الخبر، والمؤلف في الكتاب، وكل ذي فن في فنه.

إن كل ثغرة تفتح في أي جانب من جوانب حياتنا الثقافية والفنية والعملية لتُصَوَّبَ منها سهامُ الشك أو الجحود إلى صدر الإيمان، تعد خيانة عظمى لأمتنا وخروجاً سافراً على مبادئها، ومروقاً من صفوفها، وانضماماً إلى ألد أعدائها، وتعويقاً لما تقوم به الجوانب الأخرى من جهاد إيجابي بناء).

مميزات العقيدة الإسلامية

وعقيدة الإسلام كما يراها الشيخ القرضاوي عقيدةً تتسم بالوضوح، فهي تبرهن على أن وراء هذا العالم البديع رباً واحداً خلقه ونظمه وأبدعه.

وهي العقيدة التي تلائم الفطرة، وتتسق معها، بل ويولد عليها المولود ما لم يصرفه عن ذلك الصوارف.

وهي أيضاً عقيدة ثابتة لا تقبل الزيادة ولا النقصان، ولا التحريف ولا التبديل، فليس لأحد حق في التغيير والتبديل فيها.

وهي عقيدة قائمة على أنصع البراهين، وأقوى الحجج، فلم تقم على الإقناع العاطفي، أو الأسلوب الخطابي.

وقد اهتم شيخنا حفظه الله بجميع هذه الجوانب فكانت كتبه التي تعالج هذه الجوانب تركن إلى نصوص الوحي وهو الركن الشديد، وتخاطب العقل الذي هو مناط التكليف، فتقيم الحجج بأسلوب عصري سهل، يصوغ الحجج المنطقية بصيغة لا ينكرها جيل العصر، ولا تنبو عن فهم جمهور القراء.

بين الشيخ أن هذه العقيدة هي عقيدة الأنبياء قاطبة، وأن ما جاء به النبي ﷺ هو ما جاء به إخوانه من النبيين والسابقين له من المرسلين.

هذه العقيدة هي التي تحل لغز الموجود، وتفسر للإنسان سر الحياة والموت وتجيب عن أسئلته الخالدة : من أين؟ وإلى أين؟ ولم؟ هذه العقيدة ليست من مستحدثات الإسلام، ولا مما ابتكره محمد عليه الصلاة والسلام، إنها العقيدة المصفاة، التي بُعث بها أنبياء الله جميعاً، ونزلت بها كتب السماء قاطبة، قبل أن ينال منها التحريف والتبديل، إنها الحقائق الخالدة التي لا تتطور ولا تتغير، عن الله وعن صلته بهذا العالم.. ما يبصره منه وما لا يبصره، وعن حقيقة هذه الحياة ودور الإنسان فيها وعاقبته بعدها. إنها الحقائق التي علمها آدم لبنيه، وأعلنها نوح في قومه، ودعا إليها هود وصالح، عاد وثمود، ونادى بها إبراهيم وإسماعيل وإسحاق وغيرهم من رسل الله، وأكدها موسى في توراته، وداود في زبوره، وعيسى في إنجيله.

كل ما فعله الإسلام، هو أنه نقى هذه العقيدة من الشوائب الدخيلة، وصفاها من الأجسام الغريبة، التي أدخلتها العصور عليها، فكدرت صفاءها وأفسدت توحيدها بالتثليث والشفاعات، واتخاذ الأرباب من دون الله، وأفسدت تنـــزيهها بالتشبيه والتجسيم، ونسبة ما في البشر من قصور ونقص إلى الله تعالى علواً كبيراً، وشوهت نظرتها إلى الكون والحياة والإنسان، وعلاقته بالله ووحيه وما جاء به من تعاليم؛ كما عوض الإسلام هذه العقيدة عرضاً جديداً، يليق بالرسالة التي اقتضت حكمة الله أن تكون خاتمة الرسالات الإلهية؛ وأن تكون غاية لكل البشر؛ إلى قيام الساعة.

وجود الله تبارك وتعالى

وعرض الشيخ لوجود الله تبارك وتعالى وهي أعظم حقائق هذا الوجود فبين أن الأدلة على وجوده ﷻ لا تحصى عدداً، وأن كلَّ مخلوق هو دليل على وجود خالقه، وكل مظهر من مظاهر الحكمة والعلم والقدرة والخبرة دالَّة على العليم القدير الخبير سبحانه.

ولم يعوِّل الشيخ كثيراً على الأدلة الكلامية التي تنبوا عن كثير من الأفهام، ويعسر فهمها على كثير من العوام، بل جعل معتمده الأساليب القرآنية المبنية على أوضح الحجج العقلية، وفي هذا يقول الشيخ واصفاً أسلوب القرآن بأنه: يلفت العقول والأذهان إلى ما في الكون من آيات تنطق بأن وراءها صانعاً حكيماً. وهو قانون بديهي عند العقل الذي يؤمن بمبدأ «السببية" إيماناً طبيعياً لا يحتاج إلى اكتساب أو تدليل: (إن في خلق السموات والأرض واختلاف الليل والنهار والفلك التي تجرى في البحر بما ينفع الناس وما أنزل الله من السماء من ماء فأحيا به الأرض بعد موتها وبث فيها من كل دابة وتصريف الرياح والسحاب المسخر بين السماء والأرض لآيات لقوم يعقلون) (البقرة: ١٦٤).

هذا الخلق لابد له من خالق، وهذا النظام لابد له من منظم: (أم خلقوا من غير شيء أم هم الخالقون، أم خلقوا السموات والأرض؟) (الطور: ٣٥، ٣٦) (قال: فمن ربكما يا موسى؟ * قال: ربنا الذي أعطى كل شيء خلقه ثم هدى) (طه: ٤٩، ٥٠).

وأكد الشيخ بأنه ليس في الإسلام ما يعرف في بعض الأديان الأخرى من اعتبار الإيمان شيئاً خارج منطقة العقل ودائرة التفكير، وأنه ينبغي أن يؤخذ بالتسليم المطلق، وإن لم يرتضه العقل، أو يسانده البرهان، حتى شاع عندهم مثل هذا القول: "اعتقد وأنت أعمى" أو "أغمض عينيك ثم اتبعني".

كمال الله تعالى

يبين الشيخ حفظه الله أنه لم يحدث خلاف بين جماهير السلف في أصل التنزيه، وإنما وقع الخلاف في بعض القضايا التي لا تمس أصل التنزيه، (فهم لم يختلفوا في أن الله تعالى يجب أن يتصف بكل كمال يليق بذاته، وأن يُنَزَّه عن كل نقص لا يليق بجلاله وجماله وكماله، وأن يُنَزَّه عن مشابهة خلقه، إذ {ليس كمثله شيء}. وإنما اختلفوا في تفسيرات لا تمس أصل التعظيم والتقديس والتنزيه لله ﷻ، الذي له الملك وله الحمد، وهو ذو الجلال والإكرام[1]).اهـ

وقال الشيخ أيضاً: (وإذا كنا قد عرفنا موقف السلف على ما فيه من خلاف في ماهيته وحقيقته: أهو تفويض أم إثبات؟ وقد بيَّنّا أن من السلف من فوَّض، بل الواضح من الروايات أن أكثرهم يفوِّض ولا يخوض في الأمر، وأن منهم من أثبت بلا كيف، وأنَّ منهم من أوَّل، وإنْ كان المروي من ذلك قليل.

على أنهم جميعاً يقطعون بنفي مشابهة الله تعالى لخلقه، لقوله تعالى: {ليس كمثله شيء} [الشورى:١١]، وقوله تعالى: {ولم يكن له كفواً أحد} [الإخلاص:٤] [2]).

موقف الشيخ الإجمالي من الصفات

تجنب الشيخ الخوض في هذه القضية في كثير من كتبه، وذلك تماشياً مع منهجه الذي التزمه من العناية بالكليات، والاهتمام بالأصول، والتركيز على قضايا الاتفاق، وتجنب ما يثير النزاع، ولكن الشيخ وجد أن هذه القضية ما زالت في عصرنا محل نزاع كبير كما كانت في الماضي، وأن من غير المقبول أن يعرض العالم صفحاً، ويتغاضى عن قضية شغلت

(1) فصول في العقيدة ص٦٦.

(2) فصول في العقيدة ص٨٧.

العلماء وطلاب العلم فضلاً عن العامة، فكان لا بد له من بيانِ ما يراه حقاً، والسعيِ في جمع كلمة المختلفين متى كان الخلافُ في دائرة الاعتبار.

قال الشيخ: (ورأيت من التبسيط المخل أن نسكت ونغلق أفواهنا عن الكلام في الموضوع، ونحسب أن القضية قد حسمت بذلك[1]).

وذكر الشيخ المذاهب الثلاثة في الصفات (التفويض والتفسير بالظاهر والتأويل)، وانتصر الشيخ في الجملة للتفويض لأنه من وجهة نظر الشيخ هو الأحق أن ينسب إلى السلف لسببين:

الأول: أن سكوت السلف رضي الله عنهم هو السمة الغالبة عليهم، وإذا كان الأمر كذلك فإن من عدم الموضوعية أن ينسب إليهم خلافه. قال الشيخ[2]: (الواقع أن من يقرأ ما ورد عن السلف من عبارات مأثورة، حول هذه الآيات، يتبين من أكثرها أنها تترك الخوض في معانيها، ولا تتكلف تفسيرها بعبارة من العبارات.

وهذا كان واضحاً وشبه متفق عليه قبل ظهور شيخ الإسلام ابن تيمية ومدرسته، وحملهم على التفويض ومن يقول به، وتمسكهم بالإثبات[3]).

الثاني: أن علماء الخلف الحملة لهذا الدين، الثقات فيما ينقلون، تكاد تكون كلمتهم متفقة على نسبة التفويض إلى السلف، قال الشيخ: (وقد أكد هذا التفويض كل علماء الخلف، الذين نقلوا مذهب السلف وشرحوه وقرروه؛ من محدثين ومفسرين ومتكلمين ومؤرخين[4]).

---

(1) فصول في العقيدة ص١١٨.

(2) فصول في العقيدة ص٤٠.

(3) تسمية هذا المذهب الذي ذهب إليه ابن تيمية رحمه الله بـــ (مذهب الإثبات) أمر غير مسلم، لأن إثبات الصفات هو مذهب جميع أهل السنة، وإنما الخلاف في معنى الصفات، فذهب أكثر السلف إلى تفويض المراد من تلك النصوص بعد الإيمان بها، وذهب أكثر الخلف إلى تأويلها، وذهب فريق إلى تفسيرها بالظاهر، ومن أعظم المنتصرين لهذا الفريق الشيخ الإمام ابن تيمية رحمه الله، ولذا فإن الأدق أن يسمى هذا الفريق بـــ (مذهب التفسير بالظاهر).

(4) فصول في العقيدة ص٦٩.

وقد بين الشيخ موقفه الإجمالي من الصفات الخبرية بقوله: (وقد اخترنا في هذه الأمور منهجاً وسطاً، قد لا يعجب بعض إخواننا السلفيين، الذين تعصبوا لرأي واحد، لا يتنازلون عنه، ولا يتساهلون فيه.

وقد أطلنا النقل في هذه القضية لنجلِّيها للباحث والقارئ المنصف، الذي يريد أن يعرف الحقيقة دون عصبية لرأي قديم، أو عبودية لفكر جديد.

وناقشنا شيخ الإسلام ابن تيمية، الذي أعترف له بالإمامة في سائر علوم الإسلام وآخذ عنه، وأقتبس منه، ولكني أراه في هذا الموضوع متشدداً غاية التشدد، وهو على كل حال بشر غير معصوم.

قد رأيت – كما رأى الإمام البنا – أن الخلاف بين السلف والخلف في هذه القضية ليس بالحدة والعمق والسعة التي يتصورها أو يصورها الكثيرون ممن يتناول هذه القضية بالبحث[1]).

وبين موقفه فقال: (وبهذا ترى أني مع منهج السلف في معظم قضايا الصفات، فلا ألجأ إلى التأويل في الصفات التي هي في البشر انفعالات، بل أثبتها لله تعالى كما يليق به، كما اتفق الجميع على إثبات السمع والبصر والكلام له كما يليق به، لا كما هو عند البشر. كذلك نثبت له – تبارك وتعالى – رحمة ومحبة ورضا وغضبا وفرحاً، إلى غير ذلك من الصفات التي صحَّت بها النصوص، ولكنها ليست كصفات البشر.

وأنا كذلك مع منهج السلف في إثبات صفة العلو والفوقية لله تعالى، والاستواء على عرشه، كما يليق به، لا كما يتوهمه المشبهون والمجسمون، الذين يتصورونه جسماً كبيراً فوق السماوات. وأنه يجلس على العرش فيبقى بعض العرش، وإنه يئط من تحته.. إلخ.

بل نؤمن بهذا العلو كما فهمه المحققون من علماء السلف، لا كما تخيله المتخيلون من الخلف، الذين يدعون أنهم على نهج السلف.

---

(1) فصول في العقيدة ص٨.

الشيء الذي أخالف فيه دعاة المذهب السلفي هو ما يفيد ظاهره إثبات التجسيم والتركيب لذات الله جل ثناؤه، وكان يقبل التأويل بغير تكلف ولا اعتساف. فهذا أرجح تأويله، ما دام جارياً على لسان العرب وما تقتضيه مخاطباتهم في ذلك من المجاز والاستعارة والكناية وغيرها من أساليب البلاغة العربية. ولا ينبغي أن يعيب أحدٌ هذا التأويل السائغ، فهو اللائق بكلام الله تعالى، البالغ الذروة العليا في البلاغة. على أني لا ألزم أحداً بهذا التأويل، فهو جائزٌ لا واجب، وإن كنت أرجحه.

ولكني مع المنهج السلفي فيما كان تأويله بعيداً ومتكلفاً، مثل تأويل "استوى" بأن معناها "استولى" [1])

توضيح :

ما قرره الشيخ حفظه الله لا يخرج عما قرره أئمة أهل السنة.

الموقف التفصيلي للشيخ من جملة من القضايا

ألف الشيخ في العقيدة مجموعة من المؤلفات منها:

١- الإيمان والحياة.

٢- وجود الله.

٣- حقيقة التوحيد.

٤- الإيمان بالقدر.

٥- الشفاعة.

٦- موقف الإسلام من الإلهام والكشف والرؤى.

٧- فصول في العقيدة بين السلف والخلف.

ومن خلال هذه الكتب سنقف على مجموعة من التفصيلات:

---

(1) فصول في العقيدة ص١٣٢.

من هـم أهل السنة والجماعة عند الشيخ القرضاوي ؟

ذكر الشيخ يوسف القرضاوي أن أهل السنة والجماعة هم أهل الحديث والأشاعرة والماتريدية، يقول: (وذكر العلامة النسفي في عقائده المشهورة لدى أهل السنة من الأشاعرة والماتريدية، أن أهل الحق حصروا أسباب العلم اليقيني للخلق في ثلاثة: ١- الحواس السليمة. ٢- والخبر الصادق.٣- والعقل[1]).

ويعتقد الشيخ أن تغير أسلوب المتأخرين عن أسلوب المتقدمين غير مخرج لهم من إطار أهل السنة، بل قد يكون موقفهم هو الفرض في حقهم لتغير الحال، قال الشيخ : (ولا مانع أن يتغير أسلوب اللاحقين عن أسلوب السابقين، كما تغير في الفقه وأصوله، وفي التفسير وغيره، وِفْقَ ما تقتضيه حاجات الناس ومطالبهم المتطوِّرة.

وقد بدأت العلوم كلها في صورة مبسطة، ثم بدأت تتركب وتتعقد، ثم تؤصل وتقعَّد، ثم تفصَّل وتوسَّع.

وكما رأينا ذلك في علم الفروع العملية، رأيناه في علم الأصول الاعتقادية.

ولهذا لم يكن عجباً للناس أن يكون منهج الخلف مغايراً لمنهج السلف، استجابة لما جدَّ في الحياة الإسلامية من دخول أمم مختلفة في الإسلام، واختلاط المسلمين بملل ونحل شتى، ومن ترجمة كتب الفلسفة اليونانية وغيرها، ومن تأثر كثير من المسلمين بهذه النحل والفلسفات، ومن ظهور فرق شتَّى تقول بمقولات غريبة، لم يعهدها السلف رضي الله عنهم.

هذا كله هو الذي دعا علماء الخلف أن يواجهوا هذه التيارات الجديدة بما يلزمها من الخطاب، فلم يكن ينفعها التفويض والتسليم، كما كان الإثبات بلا كيف: صعبا على فهمها. فكان التأويل من الخلف لازماً لإقامة الحجة، ودفع الشبهة، والدفاع عن العقيدة. فكلموا أقوامهم ومعاصريهم بلسانهم ليبينوا لهم[2]).

---

(1) موقف الإسلام من الكشف والإلهام والرؤى (ص٢١)

(2) فصول في العقيدة بين السلف والخلف ص٨٧.

ما هو التفويض الذي قرره أهل العلم ؟

التفويض هو أن يترك العبد تعيين المعنى المراد، من المعاني المعلومة، فإذا أدرك المكلف أن لفظ العين يحتمل في لغة العرب مجموعة من المعاني، ولفظ اليد يحتمل مجموعة من المعاني، وأن معاني اليد غير معاني العين بحسب الاستعمال العربي، فبقي أمامه أن يحدد للفظ العين المعنى اللائق بالله، وأن يحدد للفظ اليد المعنى اللائق بالله، وتحديده إنما يكون من خلال ما تحتمله لغة العرب، فإذا جزم بأحد المعاني، فهذا التأويل هو «التأويل التفصيلي"، وإذا ترك تحديد المعنى ورعاً واحتياطاً فهذا هو التفويض، وهو الذي يسمى "التأويل الإجمالي".

وأما القول بأن نصوص الصفات لا يُعلم لها معنى، وأنها بمثابة الحروف المقطعة، فهذا ليس هو التفويض الذي قرره أهل العلم، بل ونصوص أهل العلم في إبطاله كثيرة معلومة.

لماذا أيد الشيخ التفويض ؟

ذكرنا أن الشيخ أيد التفويض لأمرين:

الأول: أن سكوت السلف رضي الله عنهم هو السمة الغالبة عليهم، وإذا كان الأمر كذلك فإن من عدم الموضوعية أن ينسب إليهم خلافه[1].

الثاني: أن علماء الخلف الذين حملوا هذا الدين، واتصفوا بالثقة فيما يروون، والتحرير فيما ينقلون، والتدقيق فيما ينسبون، قد نظروا نظرتين، نظرة إلى الكتاب والسنة، ونظرة إلى فهم سلف الأمة، وعلى إثر ذلك نسبوا إلى السلف منهج التفويض، وكادت كلمتهم تجمع على أن من نسب إلى السلف غير هذا فهو مخطئ[2].

---

(1) قال الشيخ يوسف في كتابه فصول في العقيدة (ص٤٠) (الواقع أن من يقرأ ما ورد عن السلف من عبارات مأثورة، حول هذه الآيات، يتبين من أكثرها أنها تترك الخوض في معانيها، ولا تتكلف تفسيرها بعبارة من العبارات.

وهذا كان واضحاً وشبه متفق عليه قبل ظهور شيخ الإسلام ابن تيمية ومدرسته، وحملهم على التفويض ومن يقول به، وتمسكهم بالإثبات).

(2) قال الشيخ يوسف في كتابه فصول في العقيدة (ص٦٩) : (وقد أكد هذا التفويض كل علماء الخلف، الذين نقلوا مذهب السلف وشرحوه وقرروه؛ من محدثين ومفسرين ومتكلمين ومؤرخين).

ونحب أن نقف مع السببين الذين ذكرهما الشيخ لنرى رجحان موقفه:

أما السبب الأول: فنسوق فيه مجموعة من النصوص التي تفيد أن السلف ردوا العلم بنصوص الصفات الخبرية إلى الله تعالى.

روى الذهبي في كتاب العلو[1]: (عن يحيى بن معين يقول: شهدت زكرياء بن عدي سأل وكيعاً، فقال يا أبا سفيان هذه الأحاديث مثل حديث الكرسي موضع القدمين، ونحو هذا، فقال: كان إسماعيل بن أبي خالد والثوري ومسعر **يروون هذه الأحاديث لا يفسرون منها شيئا**). فهذا موقف الأئمة يحيى بن معين وزكرياء بن عدي ووكيع وإسماعيل بن أبي خالد والثوري ومسعر.

ويروي الإمام الترمذي تحت باب (باب ما جاء في خلود أهل الجنة وأهل النار) تعقيبا على حديث "فتقول هل من مزيد حتى إذا أوعبوا فيها وضع الرحمن قدمه فيها": والمذهب في هذا عند أهل العلم من الأئمة مثل سفيان الثوري ومالك بن أنس وابن المبارك وابن عيينة ووكيع وغيرهم أنهم رَوَوْا هذه الأشياء، وقالوا : تروى هذه الأحاديث ويؤمن بها ولا يقال: كيف؟ وهذا الذي اختاره أهل الحديث، أن يرووا هذه الأشياء كما جاءت، **ويؤمن بها ولا تُفسر ولا تُتوهم ولا يُقال: كيف؟** وهذا أمر أهل العلم الذي اختاروه وذهبوا إليه[2]).

وقال الإمام الذهبي رحمه الله [3]: (والمحفوظ عن مالك رحمه الله رواية الوليد بن مسلم أنه سأله عن أحاديث الصفات، فقال: **أمرها كما جاءت بلا تفسير**).

وقال الإمام المحدث الفقيه محمد بن الحسن الشيباني رحمه الله (١٠٢-١٨٩هـ): (قال: اتفق الفقهاء كلهم، من المشرق إلى المغرب، على الإيمان بالقرآن والأحاديث التي جاء بها الثقات عن رسول الله ﷺ في صفة الرب ﷻ **من غير تفسير، ولا وصف، ولا تشبيه**، فمن

---

(1) العلو ص١٤٦.

(2) العلو ص١٤٦.

(3) سير أعلام النبلاء ٨/١٠٥.

فسر اليوم شيئاً من ذلك فقد خرج عما كان عليه النبي ﷺ وفارق الجماعة، فإنهم لم يصفوا و لم يفسروا، بل أفتوا بما في الكتاب والسنة، **ثم سكتوا**[1]).

فلو كان المعنى معلوما فما الحاجة إلى السكوت، ثم ما الذي يدعو الإمام محمد بن الحسن الشيباني رحمه الله – مع قرب عهده بالصحابة، وتتلمذه على أبي حنيفة ومالك –، إلى أن يشدد على من فسر حتى قال: " فمن فسر اليوم شيئاً من ذلك فقد خرج عما كان عليه النبي ﷺ وفارق الجماعة" ولا شك أن من قال عن اليد عند إضافتها إلى الله تعالى أنها محمولة على المعنى الحقيقي أنه قد فسر.

وقال الإمام سفيان بن عيينة رحمه الله (١٠٧-١٩٨هـ): (كل ما وصف الله من نفسه في كتابه، **فتفسيره تلاوته والسكوت عليه**[2]).

ومعلوم أن مجرد التلاوة ليس تفسيراً، ولذا فإن الإمام ابن عيينة رحمه الله لما جعل تلاوة نصوص الصفات تفسيراً، إنما قصد أنه لا يتكلم فيها، ولا يخاض في معانيها، ولا يتلمس درك ما فيها، ولو كان المراد غير ما ذكرنا، لما كان هذا خاصاً بنصوص الصفات، ولصح أن يقال عن النصوص التي فيها الحديث عن الصلاة والزكاة، أنه لا يتكلم فيها، ولا يبحث عن معانيها، وأنه لا تفسير لها إلا مجرد تلاوتها، وهذا ما وقع الإجماع على خلافه.

وقال الإمام محمد بن إدريس الشافعي رحمه الله (١٥٠-٢٠٤هـ) عن الاستواء: (آمنت بلا تشبيه، وصدقت بلا تمثيل، واتهمت نفسي في الإدراك، **وأمسكت عن الخوض فيه كل الإمساك**[3]).

فقول الشافعي " بلا تشبيه " نفي للمعنى الحقيقي، إذ لو حُمِلَ الاستواء على حقيقته التي نعرفها في حقنا لكان هو الجلوس، مع مماسة الجالس لما جلس عليه، وهذا المعنى محال في حق الله ﷻ لمصادمته القطعيات الشرعية والعقلية، أما الشرعية فكونه سبحانه غني غير

(1) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٤٣٢/٣)، وذم التأويل (ص/١٤).

(2) لمعة الاعتقاد ص١٠.

(3) الاعتقاد (ص/١١٨).

محتاج، وأما منافاة هذا التفسير للعقل، فلأن الجلوس إنما يكون للأجسام التي يتصور فيها الحد والنهاية والتحيز والجهة.

وقال الشافعي أيضاً: (آمنت بالله، وبما جاء عن الله، **على مراد الله**، وآمنت برسول الله ﷺ، وبما جاء عن رسول الله على مراد رسول الله[1]).

وقال الإمام عبد الله بن الزبير الحميدي رحمه الله (ت:٢١٩هـ): (وما نطق به القرآن والحديث، مثل: {وَقَالَتِ اليَهُودُ يَدُ اللهِ مَغْلُولَةٌ} [المائدة:٦٤]، {وَالسَّماوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ} [الزُّمر:٦٧]، وما أشبه هذا، **لا نزيد فيه، ولا نفسره، ونقف على ما وقف عليه القرآن والسنة**، ونقول: {الرَّحْمَنُ عَلَى العَرْشِ اسْتَوَى} [طه:٥]، ومن زعم غير هذا فهو مبطل جهمي[2]).

وقال الإمام أبو عبيد القاسم بن سلام (ت:٢٢٤هـ) حين أن ذكرت عنده هذه الأحاديث: ضحك ربنا - عز وجل - من قنوط عباده وقرب غيره، والكرسي موضع القدمين، وأن جهنم لا تمتلئ فيضع ربك قدمه فيها، وأشباه هذه الأحاديث، فقال أبو عبيد: (هذه الأحاديث عندنا حقٌ، يرويها الثقات بعضهم عن بعض، إلا أنا إذا سئلنا عن تفسيرها قلنا: **ما أدركنا أحداً يفسرُ منها شيئاً، ونحن لا نفسر منها شيئاً، نصدق بها ونسكت**[3]).

وقال الإمام الخطابي رحمه الله: (كان أبو عبيد القاسم بن سلام، وهو أحد أذكياء أهل العلم، يقول: نحن نروي هذه الأحاديث ولا نريغ لها المعاني[4]).

ومعنى نريغ: نطلب، من أراغ بمعنى: طلب، قاله الزبيدي في تاج العروس.

وقال الإمام أحمد بن محمد بن حنبل (١٦٤-٢٤١هـ) عن أخبار الصفات: (نمرها كما جاءت، وقال: نؤمن بها **ونصدق بها، ولا كيف ولا معنى**، ولا نرد منها شيئاً، ونعلم

---

(1) نقل عنه ذلك تقي الدين الحصني في دفع شبه من شبه (ص١٨) ومرعي الكرمي الحنبلي في أقاويل الثقات (ص١٢١).

(2) تذكرة الحفاظ للذهبي رحمه الله (٤١٤/٢)

(3) شرح أصول اعتقاد أهل السنة (٥٢٦/٣)

(4) تذكرة الحفاظ للذهبي رحمه الله (٤١٤/٢)

أن ما جاء به الرسول ﷺ حق إذا كانت بأسانيد صحاح، ولا نرد على رسول الله قوله، ولا يوصف الله ﷻ بأكثر مما وصف به نفسه، أو وصفه به رسوله، بلا حد ولا غاية، ليس كمثله شيء وهو السميع البصير[1]).

وقال الإمام التميمي رحمه الله[2]: (جملة اعتقاد الإمام أحمد بن حنبل رضي الله عنه، والذي كان يذهب إليه، أن الله ﷻ واحد لا من عدد، لا يجوز عليه التجزؤ ولا القسمة، وهو واحد من كل جهة وما سواه واحد من وجه دون وجه، وأنه موصوف بما أوجبه السمع والإجماع، وذلك دليل إثباته، وأنه موجود،... وأن لله ﷻ وجهاً لا كالصور المصورة، والأعيان المخططة، بل وجْهٌ وَصَفَهُ بقوله: {كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ} [القصص:٨٨]، ومن غير معناه فقد ألحد عنه، وذلك عنده وجه في الحقيقة[3] دون المجاز، ووجه الله باق لا يبلى، وصفة له لا تفنى، ومن ادعى أن وجهه نفسه فقد ألحد، و من غير معناه فقد كفر، **وليس معنى وجهٌ: معنى جسد عنده ولا صورة ولا تخطيط، ومن قال ذلك فقد ابتدع، وكان يقول إن لله تعالى يدين، وهما صفةٌ له في ذاته، ليستا بجارحتين، وليستا بمركبتين، ولا جسم، ولا من جنس الأجسام، ولا من جنس المحدود والتركيب، ولا الأبعاض والجوارح، ولا يقاس على ذلك، ولا له مرفق ولا عضد، ولا فيما يقتضي ذلك من إطلاق قولهم يد، إلا ما نطق القرآن به، أو صحت عن رسول الله ﷺ السنة فيه).**

وقال الإمام أحمد بن عمر بن سريج (٢٤٩-٣٠٦هـ) رحمه الله : (حرام على العقول أن تُمثِّل الله، وعلى الأوهام أن تحدَّه، وعلى الألباب أن تصف إلا ما وصف به نفسه في

---

(1) ذم التأويل ص٢١.

(2) اعتقاد الإمام المبجل أحمد بن حنبل، وهي رسالة مضمنة في طبقات الحنابلة (٢٩٣/١) قال الذهبي في سير النبلاء في ترجمة التميمي (٢٧٣/١٧) : الإمام الفقيه، رئيس الحنابلة، أبو الفضل عبد الواحد بن عبد العزيز بن الحارث التميمي البغدادي الحنبلي.اهـ

(3) والمراد الحقيقة التي يعلمها الله تعالى، وليس المراد الحقيقة التي تعارفنا عليها، بدليل قوله بعد ذلك: (وليس معنى وجه معنى جسد عنده، ولا صورة ولا تخطيط)، وقوله: (يدين وهما صفة له في ذاته ليستا بجارحتين وليستا بمركبتين ولا جسم...الخ، ومعلوم أن اليد بمعناها الحقيقي الذي نعرفه هي: الجسد والجسم والجارحة، وهذا ما نفاه صراحة رحمه الله.

كتابه أو على لسان رسوله، وقد صح عن جميع أهل الديانة والسُّنة إلى زماننا، أن جميع الآي والأخبار الصادقة عن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – يجب على المسلمين الإيمان بكل واحد منه كما ورد، **وأن السؤال عن معانيها بدعة، والجواب كفر وزندقة**[1] مثل قوله: {هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الغَمَامِ} [البقرة:٢١٠}، وقوله: {الرَّحْمَنُ عَلَى العَرْشِ اسْتَوَى} [طه:٥}، {وَجَاءَ رَبُّكَ وَالمَلَكُ صَفًّا صَفًّا} [الفجر:٢٢}، ونظائرها مما نطق به القرآن كالفوقية، والنفس واليدين والسمع والبصر وصعود الكلم الطيب إليه والضحك والتعجب والنزول، إلى أن قال: اعتقادنا فيه **وفي الآي المتشابه في القرآن**: أن نقبلها، ولا نردها، ولا نتأولها بتأويل المخالفين، ولا نحملها على تشبيه المشبهين، ولا **نترجم عن صفاته بلغة غير العربية**، ونسلم الخبر الظاهر، والآية الظاهر تنزيلها[2]).

فنص الإمام ابن سريج على أن نصوص الصفات من المتشابه، وهذا ما لا يُرضي أهل التفسير بالظاهر، ونص على أن نصوص الصفات لا تترجم إلى لغة أخرى، فإذا كانت معلومة المعنى فلماذا كان السؤال عن معانيها بالعربية بدعة والجواب كفر وزندقة، وأنها لا تفسر لا بالعربية ولا بغيرها.

وقال الإمام محمد بن حبان أبو حاتم البستي رحمه الله (ت:٣٥٤هـ) : (ومن زعم أن السنن إذا صحت يجب أن تروى **ويؤمن بها من غير أن تفسر ويعقل معناها**، فقد قدح في الرسالة، **اللهم إلا أن تكون السنن من الأخبار التي فيها صفات الله جل وعلا التي لا يقع فيها التكييف بل على الناس الإيمان**[3]).

وقال ابن حبان أيضاً: (صفات الله جل وعلا لا تكيَّف، ولا تقاس إلى صفات المخلوقين، فكما أن الله جل وعلا متكلم من غير آلة بأسنان ولهوات ولسان وشفة

---

(1) تذكرة الحفاظ للذهبي رحمه الله (٢/٤١٤)

(2) تذكرة الحفاظ للذهبي رحمه الله (٢/٤١٤)

(3) صحيح ابن حبان (١٥/٤٦)

كالمخلوقين، جل ربنا وتعالى عن مثل هذا وأشباهه، ولم يجز أن يقاس كلامه إلى كلامنا لأن كلام المخلوقين لا يوجد إلا بآلات، والله جل وعلا يتكلم كما شاء بلا آلة، كذلك ينزل بلا آلة ولا تحرك ولا انتقال من مكان إلى مكان، وكذلك السمع والبصر، فكما لم يجز أن يقال الله يبصر كبصرنا بالأشفار والحدق والبياض، بل يبصر كيف يشاء بلا آلة، ويسمع من غير أذنين وسماخين والتواء وغضاريف فيها، بل يسمع كيف يشاء، بلا آلة، وكذلك ينزل كيف يشاء بلا آلة، من غير أن يقاس نزوله إلى نزول المخلوقين، كما يكيف نزولهم، جل ربنا وتقدس من أن تشبه صفاته بشيء من صفات المخلوقين[1]).

وقال تعقيبا على حديث (المقسطون يوم القيامة على منابر من نور عن يمين الرحمن وكلتا يديه يمين المقسطون على أهليهم وأولادهم وما ولوا) : (هذا الخبر من ألفاظ التعارف، أطلق لفظه على حسب ما يتعارفه الناس فيما بينهم، **لا على الحقيقة، لعدم وقوفهم على المراد منه إلا بهذا الخطاب المذكور**[2]).

وقال الإمام أبو بكر الإسماعيلي[3] (٢٧٧-٣٧١هـ) رحمه الله: (وخَلَقَ آدم عليه السلام بيده، ويداه مبسوطتان ينفق كيف يشاء، بلا اعتقاد كيف[4] يداه إذْ لم ينطق كتاب الله تعالى فيه بكيف، **ولا يعتقد فيه الأعضاء والجوارح ولا الطول والعرض والغلظ**

---

(1) صحيح ابن حبان (٣/٢٠٠)

(2) صحيح ابن حبان (١٠/٣٣٦)

(3) قال عنه الإمام أبو القاسم الجرجاني في تاريخ جرجان (١/١٠٩) : (الشيخ الإمام... سمعت أبا الحسن الدارقطني الحافظ رحمه الله يقول : كنت قد عزمت غير مرة أن أرحل إلى أبي بكر الإسماعيلي فلم أرزق وسمعت أبا محمد الحسن بن علي بن الحسن الحافظ المعروف بابن غلام الزهري بالبصرة يقول كان من الواجب للشيخ أبي بكر الإسماعيلي أن يصنف لنفسه شيئا ويختار على حسب اجتهاده فإنه كان يقدر عليه لكثرة ما كان كتب ولغزارة علمه وفهمه وجلالته وما كان له أن يتبع كتاب محمد بن إسماعيل البخاري فإنه كان أجل من أن يتبع غيره أو كما قال). **وقال صلاح الدين الصفدي** في الوافي بالوفيات : الفقيه الشافعي الحافظ... قال الحاكم : كان واحد عصره وشيخ دهره وشيخ المحدثين والفقهاء وأجلهم في الرياسة والمروءة والسخاء ولا خلاف بين عقلاء الفريقين من أهل العلم. اهـ

(4) المراد بالكيف في كلامه، حقيقة الصفة، فحقيقتها غير معلومة، وليس المراد بالكيف التكيف، لأن الكيف بهذا المعنى الثاني لا يكون إلا للأجسام، وهذا ما نفاه الإمام الإسماعيلي بقوله: (ولا يُعتَقَد فيه الأعضاء...)

والدقة، ونحو هذا مما يكون مثله في الخلق، وأنه ليس كمثله شيء، تبارك وجه ربنا ذو الجلال والإكرام[1]».

وقال الإمام الإسماعيلي أيضاً : (ويعتقدون جواز الرؤية من العباد المتقين لله ﷻ في القيامة دون الدنيا،... وذلك من غير اعتقاد التجسيم في الله ﷻ، ولا التحديد له، ولكن يرونه جل وعز بأعينهم على ما يشاء هو بلا كيف[2]).

فنفى هذا الإمام المحدث الفقيه الكبير الجسم بأوضح عبارة، فبين أنه لا يعتقد أن الله له طول أو عرض أو عمق أو غلظ، وأنه يستحيل أن يتصف بالأعضاء والجوارح والحد.

وأما السبب الثاني: وهو ما عبر عنه الشيخ بقوله: (وقد أكد هذا التفويض كل علماء الخلف، الذين نقلوا مذهب السلف وشرحوه وقرروه؛ من محدثين ومفسرين ومتكلمين ومؤرخين[3]).

فنريد أن نقف مع بعض كلمات كبار الأئمة المشهورين من الخلف، لنرى صحة ما قرره الشيخ حفظه الله:

قال الإمام أبو سليمان الخطابي رحمه الله (ت:٣٨٨هـ) : (إنما ينكر هذا – حديث النزول – وما أشبهه من الحديث من يقيس الأمور في ذلك بما يشاهده من النزول الذي هو تدلي من أعلى إلى أسفل، وانتقال من فوق إلى تحت، وهذه صفة الأجسام والأشباح، فأما نزول من لا تستولي عليه صفات الأجسام، **فإن هذه المعاني غير متوهمة فيه**[4]).

وقال الإمام عبد القاهر بن طاهر البغدادي رحمه الله (ت:٤٢٩هـ) : (واجمعوا – أي أهل السنة – **على أنه لا يحويه مكان، ولا يجري عليه زمان**، خلاف قول من زعم من

---

(1) اعتقاد أئمة الحديث ص٣٧ طبعة دار ابن حزم.

(2) اعتقاد أئمة الحديث ص٤٢.

(3) فصول في العقيدة ص٦٩.

(4) سنن البيهقي (٣/٣)

الهشامية والكرامية أنه مماس لعرشه، وقد قال أمير المؤمنين على ﷺ إن الله تعالى خلق العرش إظهاراً لقدرته لا مكاناً لذاته، وقال أيضاً: قد كان ولا مكان وهو الآن على ما كان، وأجمعوا على نفي الآفات والغموم والآلام واللذات عنه، وعلى نفي الحركة والسكون عنه خلاف قول الهشامية من الرافضة في قولها بجواز الحركة عليه، وفي دعواهم أن مكانه حدوث من حركته[1]).

وقد قرر في هذا النص إجماع أهل السنة على نفي المماسة للعرش، والحركة والانتقال.

وقال الإمام المقرئ عثمان بن سعيد الداني رحمه الله (٣٧١-٤٤٤): (ومن قولهم – أي أهل السنة – : أنه سبحانه فوق سماواته، مستوٍ على عرشه، ومستول على جميع خلقه، وبائن منهم بذاته، غير بائن بعلمه، بل علمه محيط بهم، يعلم سرهم وجهرهم، ويعلم ما يكسبون، على ما ورد به خبره الصادق، وكتابه الناطق، فقال تعالى: {الرَّحْمَنُ عَلَى العَرْشِ اسْتَوَى} [طه:٥}، واستواؤه ﷻ : **علوه بغير كيفية، ولا تحديد، ولا مجاورة ولا مماسة**[2]).

وقال الإمام أحمد بن الحسين البيهقي رحمه الله في حديث النزول (٣٨٤-٤٥٨هـ) : (وهذا حديث صحيح رواه جماعة من الصحابة عن النبي ﷺ، وأصحاب الحديث فيما ورد به الكتاب والسنة من أمثال هذا، ولم يتكلم أحد من الصحابة والتابعين في تأويله على قسمين:

– منهم من قبله وآمن به، **ولم يؤوله ووكل علمه إلى الله**، ونفى الكيفية والتشبيه عنه.

– ومنهم من قبله وآمن به، **وحمله على وجه يصح استعماله في اللغة، ولا يناقض التوحيد**.

ثم قال : وفي الجملة يجب أن يعلم أن استواء الله سبحانه وتعالى ليس باستواء اعتدال عن اعوجاج، ولا استقرار في مكان، ولا مماسة لشيء من خلقه، لكنه مستو على عرشه

---

(1) الفرق بين الفرق ص٣١٩

(2) الرسالة الوافية لمذهب أهل السنة في الاعتقادات وأصول الديانات ص٥٢.

كما أخبر، بلا كيف، بلا أين، بائن من جميع خلقه، وأن إتيانه ليس بإتيان من مكان إلى مكان، وأن مجيئه ليس بحركة، وأن نزوله ليس بنقلة، وأن نفسه ليس بجسم، وأن وجهه ليس بصورة، وأن يده ليست بجارحة، وأن عينه ليست بحدقة، وإنما هذه أوصاف جاء بها التوقيف، فقلنا بها، ونفينا عنها التكييف، فقد قال: {لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ} [الشُّورى:١١}، وقال: {وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ} [الإخلاص:٤}، وقال: {هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا} [مريم:٦٥][1]).

وقال رحمه الله: (وأما البراءة من التشبيه بإثبات أنه ليس بجوهر ولا عرض، فلأنَّ قوماً زاغوا عن الحق، فوصفوا الباري جل وعز ببعض صفات المحدثين. فمنهم من قال : إنه جوهر. ومنهم من قال : إنه جسم. ومنهم من أجاز أن يكون على العرش قاعداً، كما يكون الملك على سريره. وكل ذلك في وجوب اسم الكفر لقائله كالتعطيل والتشريك.

فإذا ثبت أنه {لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ} [الشُّورى:١١}، وجماع ذلك أنه ليس بجوهر ولا عرض، فقد انتفى التشبيه، لأنه لو كان جوهرا أو عرضا لجاز عليه ما يجوز على سائر الجواهر والأعراض.

وإذا لم يكن جوهراً ولا عرضاً، لم يجز عليه ما يجوز على الجواهر من حيث إنها جواهر، كالتَّأليف والتَّجسيم، وشغل الأمكنة والحركة والسكون، ولا ما يجوز على الأعراض من حيث إنها أعراض كالحدوث، وعدم البقاء[2]).

وقال الإمام ابن عبد البر المالكي رحمه الله (٣٦٨-٤٦٣هـ) بعد أن ساق بعض آيات الصفات: (**فليقل قائل بما قال الله، ولينته إليه، ولا يعدوه، ولا يفسره، ولا يقل كيف، فإن في ذلك الهلاك، لأن الله كلف عبيده الإيمان بالتنزيل، ولم يكلفهم الخوض في التأويل الذي لا يعلمه غيره**[3]).

---

(1) الاعتقاد والهداية ص١١٧.

(2) شعب الإيمان ١٠٣/١.

(3) التمهيد ١٤٨/٧.

وقال الإمام أبو المظفر السمعاني[1] رحمه الله (٤٢٦-٤٨٩هـ) : قوله: ({ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى العَرْشِ} [الأعراف:٥٤}، قد بيَّنا مذهب أهل السنة في الاستواء، **وهو أنه نؤمن به، ونَكِلُ علمه إلى الله تعالى، من غير تأويل ولا تفسير**[2]).

وقال أيضاً : (بل يجب الإيمان بما ثبت من السمعيات، **فإن عقلناه فبتوفيق الله، وإلا اكتفينا باعتقاد حقِّيته على وفق مراد الله** ﷻ[3]).

وقال الإمام الحسين بن مسعود البغوي[4] رحمه الله (ترحمه الله٥١٦هـ) : (وأما أهل السنة فيقولون: الاستواء على العرش صفة لله تعالى، **بلا كيف، يجب على الرجل الإيمان به، ويكل العلم فيه إلى الله** ﷻ[5]).

وكان كلام الإمام البغوي هذا بعد أن نقل عن الكلبي ومقاتل أن استوى بمعنى استقر، وبعد قول المعتزلة بأن الاستواء الاستيلاء. فبعد أن نقل كلام هؤلاء قال وأما أهل السنة فيقولون كذا، ومعلوم أن الإمام البغوي لا يرتضي أقوال هؤلاء، لأن المعتزلة نفاة للصفات، ولأن مقاتلاً والكلبي مجسمان، قال ابن الوزير رحمه الله: وكذلك محمد بن السائب الكلبي، ومقاتل بن سليمان واهيان، لا سيما مقاتل بن سليمان، فقد كذبه غير واحد، ولم يوثقه

---

(1) قال الذهبي في سير أعلام النبلاء (١١٤/١٩): الإمام العلامة مفتي خراسان شيخ الشافعية أبو المظفر... تعصب لأهل الحديث والسنة والجماعة، وكان شوكا في أعين المخالفين وحجة لأهل السنة... وقال الإمام أبو علي بن الصفار إذ ناظرت أبا المظفر فكأني أناظر رجلا من أئمة التابعين مما أرى عليه من آثار الصالحين.اهـ.

(2) تفسير السمعاني (٣٦٦/٢)

(3) فتح الباري (٣٥٣/١٣)

(4) قال عنه الذهبي في سير النبلاء (٤٣٩/١٩) : الشيخ الإمام العلامة القدوة الحافظ شيخ الإسلام محيي السنة...البغوي الشافعي المفسر صاحب التصانيف كشرح السنة ومعالم التنزيل والمصابيح... وكان سيداً إماماً عالماً علَّامةً زاهداً قانعاً باليسير...، بورك له في تصانيفه، ورزق فيها القبول التام لحسن قصده، وصدق نيته، وتنافس العلماء في تحصيلها، وكان لا يلقي الدرس إلا على طهارة، وكان مقتصدا في لباسه، له ثوب خام وعمامة صغيرة، على منهاج السلف حالاً وعقداً، وله القدم الراسخ في التفسير، والباع المديد في الفقه، رحمه الله.اهـ

(5) معالم التنزيل في التفسير (٢٣٥/٣)

أحد، واشتهر عنه التجسيم والتشبيه، ولذلك لم يرو عنه من أهل الكتب الستة إلا النسائي، قال: كان لا يكذب. يعني: لا يتعمد الكذب، وأثنى عليه بعضهم بمعرفة التفسير[1]).

وقال الإمام ابن حجر العسقلاني رحمه الله: (ومنها تفسير مقاتل بن سليمان، وقد نسبوه إلى الكذب، وقال الشافعي: مقاتل قاتله الله تعالى، وإنما قال الشافعي فيه ذلك، لأنه اشتهر عنه القول بالتجسيم.اهـ مع أن الاستقرار يمكن أن يحمل على استقرار الأمر من غير زلزلة سابقة، وليس المقصود به استقرار ذات على ذات[2]).

وقال الإمام القاضي أبو المظفر يحيى بن محمد ابن هبيرة رحمه الله (٤٩٩-٥٦٠هـ) عن أخبار الصفات بأنها : (**لا تفسر على الحقيقة ولا على المجاز، لأن حملها على الحقيقة تشبيه، وعلى المجاز بدعة**[3])

وقال الإمام عبد القادر الجيلاني[4] رحمه الله (٤٧١- ٥٦١) : (وكل ما جاء في القرآن، أو صح عن المصطفى عليه السلام من صفات الرحمن، وجب الإيمان به، وتلقيه بالتسليم والقبول، وترك التعرض له بالرد والتأويل والتشبيه والتمثيل، وما أشكل من ذلك **وجب إثباته لفظاً، وترك التعرض لمعناه، ونرد علمه إلى قائله، ونجعل عهدته على ناقله،** اتباعا لطريق الراسخين في العلم الذين أثنى الله عليهم في كتابه المبين[5])

وقال الإمام المحدث علي بن الحسين ابن عساكر (٤٩٩-٥٧١هـ) : (الموحِّد ما دام سالكا محجة التنزيه، آمناً في عقده من ركوب لجة التشبيه، فهو غير محتاج إلى الخوض في التأويل، لسلامة عقيدته من الشبه والأباطيل، فأما إذا تكدر صفاء عقده بكدورة التكييف

---

(1) إيثار الحق على الخلق (١٤٩/١)

(2) العجاب في بيان الأسباب (٢١٧/١)

(3) ذيل طبقات الحنابلة لابن رجب الحنبلي في ترجمة ابن هبيرة.

(4) قال الذهبي في سير النبلاء عن الجيلاني: (الشيخ الإمام العالم الزاهد العارف القدوة، شيخ الإسلام، علم الأولياء).

(5) الغنية (ص/٥٦)

والتمثيل، فلا بد من تصفية قلبه من الكدر بمصفاة التأويل، وترويق ذهنه برواق الدليل، لتسلم عقيدته من التشبيه والتعطيل[1]).

وقال الإمام أبو الفرج ابن الجوزي الحنبلي (٥٠٩-٥٩٧هـ) : (وقد وقف أقوامٌ مع الظواهر، فحملوها على مقتضى الحس، فقال بعضهم: إن الله جسم، تعالى الله عن ذلك، وهذا مذهب هشام بن الحكم، وعلي بن منصور، ومحمد بن الخليل، ويونس بن عبد الرحمن، ثم اختلفوا: فقال بعضهم: جسم كالأجسام، ومنهم من قال: لا كالأجسام... ومن الواقفين مع الحس، أقوام قالوا: هو على العرش بذاته، على وجه المماسة، فإذا نزل انتقل وتحرك، وجعلوا لذاته نهاية، وهؤلاء قد أوجبوا عليه المساحة والمقدار، واستدلوا على أنه على العرش بذاته، بقول النبي ﷺ : "يترل الله إلى سماء الدنيا" قالوا: ولا يترل إلا من هو فوق.

وهؤلاء حملوا نزوله على الأمر الحسي، الذي يوصف به الأجسام، وهؤلاء المشبهة الذين حملوا الصفات على مقتضى الحس، وقد ذكرنا جمهور كلامهم في كتابنا المسمى بمنهاج الوصول إلى علم الأصول، **وربما تخيل بعض المشبهة في رؤية الحق يوم القيامة لما يراه في الأشخاص، فيمثله شخصا يزيد حسنه على كل حسن**... ويسمع في الحديث (أنه يدني عبده المؤمن إليه)، فيخايل القرب الذاتي، كما يجالس الجنس، وهذا كله جهل بالموصوف[2])

وقال: (وقد أخذوا بالظاهر في الأسماء والصفات... ولم يلتفتوا إلى النصوص الصارفة عن الظواهر، إلى المعاني الواجبة لله تعالى، ولا إلى إلغاء ما توجبه الظواهر من سمات الحَدَث، ولم يَقْنَعُوا بأن قالوا : صفة فعل، حتى قالوا : صفة ذات، ثم لما أثبتوا أنها صفات، قالوا : لا نحملها على توجيه اللغة، مثل (يد) على معنى نعمة وقدرة، ولا (مجيء وإتيان) على معنى بِرٍّ ولطف، ولا (ساق) على شدة، بل قالوا : (نحملها على ظواهرها المتعارفة)!.

---

(1) تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري (ص٣٨٨)

(2) تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري (ص٣٨٨)

والظاهر هو المعهود من نعوت الآدميين... ثم يتحرجون من التشبيه، ويَأْنَفُون من إضافته إليهم، ويقولون : نحن أهل السنة، وكلامهم صريح في التشبيه، وقد تبعهم خلق من العوام، وقد نصحت التابع والمتبوع، فقلت لهم: يا أصحابنا، أنتم أصحاب نقل واتباع، وإمامكم الأكبر أحمد بن حنبل رحمه الله يقول وهو تحت السياط: كيف أقول ما لم يُقَل؟، فإياكم أن تبتدعوا في مذهبه ما ليس منه.

ثم قلتم في الأحاديث: تُحْمَل على ظاهرها، وظاهر القدم الجارحة، فإنه لما قيل في عيسى عليه الصلاة والسلام: روح الله، اعتقدت النصارى لعنهم الله تعالى، أن لله ﷻ صفةً، هي روحٌ وَلَجَت في مريم، ومن قال : استوى بذاته المقدسة فقد أجراه سبحانه مجرى الحِسِّيَّات، وينبغي أن لا يُهْمَل ما ثبت به الأصل، وهو العقل، فإنا به عرفنا الله تعالى، وحكمنا له بالقِدَم، فلو أنكم قلتم: نقرأ الأحاديث ونسكت، لما أنكر أحد عليكم، وإنما حَمْلُكُم إياها على الظاهر قبيح[1]).

وقال الإمام ابن قدامة المقدسي رحمه الله: (**وإن عاب السكوت عن التفسير أخطأ، فإننا لا نعلم لها تفسيرا، ومن لم يعلم شيئا وجب عليه السكوت عنه وحرم عليه الكلام فيه**، قال الله تعالى: {وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ} [الإسراء:٣٦] [2]).

وقال أيضاً: (وأما الإجماع فإن الصحابة – رضي الله عنهم – أجمعوا على ترك التأويل بما ذكرناه عنهم، وكذلك أهل كل عصر بعدهم...ومن بعدهم من الأئمة **قد صرحوا بالنهي عن التفسير والتأويل**، وأمروا بإمرار هذه الأخبار كما جاءت، وقد نقلنا إجماعهم عليه، فيجب اتباعه ويحرم خلافه.

ومن المعنى: أن صفات الله تعالى وأسماءه لا تدرك بالعقل لأن العقل إنما يعلم صفة ما رآه أو رأى نظيره، والله تعالى لا تدركه الأبصار، ولا نظير له ولا شبيه، فلا تعلم صفاتُه وأسماؤُه إلا بالتوقيف، **والتوقيف إنما ورد بأسماء الصفات دون كيفيتها وتفسيرها**، فيجب

---

(1) دفع شُبَه التشبيه ص٨.

(2) تحريم النظر في كتب الكلام ص٥٤.

الاقتصار على ما ورد به السمع لعدم العلم بما سواه، وتحريم القول على الله تعالى بغير علم[1]).

فنص على أن النصوص الشرعية كتاباً وسنة إنما ذكرت ألفاظ الصفات، لا معاني الصفات، ولَّما لم يأت تفسير لهذه النصوص، وسكت الصحابة وهم أعلم الناس بكتاب الله، وأحرص الناس على بيان معانيه، ولو كان هذا مما يسوغ تفسيره والبحث في معانيه لما سكتوا، وجمع الإمام ابن قدامة بين نفي التكييف ونفي التفسير، وفي هذا رد على من يقول: إن مراد العلماء بنفي العلم بالمعاني نفي الكيفيات.

وقال الإمام أبو عمرو عثمان بن الصلاح رحمه الله (٥٧٧-٦٤٣هـ) : (ليس له - أي المفتي - إذا استفتي في شيء من المسائل الكلامية أن يفتي بالتفصيل، بل يمنع مستفتيه، وسائر العامة من الخوض في ذلك أصلا، ويأمرهم بأن يقتصروا فيها على الإيمان جملة، من غير تفصيل، ويقولوا فيها وفيما ورد من الآيات والأخبار المتشابهات، أن الثابت فيها في نفس الأمر كل ما هو لائق فيها بجلال الله وكماله، وتقديسه المطلقين، وذلك هو معتقدنا فيها وليس علينا تفصيله وتعيينه وليس البحث عنه من شأننا، **بل نكل علم تفصيله إلى الله تبارك وتعالى، ونصرف عن الخوض فيه قلوبنا وألسنتنا، فهذا ونحوه عن أئمة الفتوى هو الصواب في ذلك، وهو سبيل سلف الأمة، وأئمة المذاهب المعتبرة، وأكابر الفقهاء،** والصالحين، وهو أصوب، وأسلم للعامة وأشباههم، ممن يدغل قلبه بالخوض في ذلك، ومن كان منهم اعتقد اعتقادا باطلا تفصيلا، ففي إلزامه بهذا، صَرْفٌ له عن ذلك الاعتقاد الباطل، بما هو أهون وأيسر وأسلم[2]).

وقال الإمام الفقيه المحدث النووي رحمه الله حاكياً مذهب السلف (٦٣١-٦٧٦هـ): (الإمساك عن تأويلها، مع اعتقاد تنزيه الله سبحانه عن صفات المحدث، لقوله تعالى : {لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ} [الشُّورى:١١}، وهذا مذهب السلف وجماعة من المتكلمين، **وحاصله أن**

---

(1) ذم التأويل ص٤٠.

(2) فتاوى ابن الصلاح ٨٣/١.

يقال: لا نعلم المراد بهذا، ولكن نؤمن به، مع اعتقادنا أن ظاهره غير مراد، وله معنى يليق بالله[1])

وقال الإمام ابن دقيق العيد رحمه الله (٦٢٥-٧٠٢هـ) : (نقول في الصفات المشكلة إنها حق وصدق **على المعنى الذي أراده الله**، ومن تأولها نظرنا، فإن كان تأويله قريبا على مقتضى لسان العرب لم ننكر عليه، وإن كان بعيدا توقفنا عنه، **ورجعنا إلى التصديق مع التنزيه**[2]).

وقال الإمام بدر الدين بن جماعة[3] الشافعي رحمه الله (٦٩٤-٧٦٧هـ) : (والقسم الثاني: القائلون بالقول المعروف بقول السلف، وهو القطع بأن ما لا يليق بجلال الله تعالى غير مراد، **والسكوت عن تعيين المراد من المعاني اللائقة بجلال الله تعالى**، إذا كان اللفظ محتملا لمعاني تليق بجلال الله تعالى، فالصنفان قاطعان بأن ما لا يليق بجلال الله تعالى من صفات المحدثين غير مراد، وكل منهما على الحق[4])

وقال الإمام تاج الدين عبد الوهاب السبكي[5] رحمه الله (٧٢٧-٧٧١هـ) : (ثم أقول للأشاعرة قولان مشهوران في إثبات الصفات، هل تمر على ظاهرها مع اعتقاد التنزيه، أو تؤول، والقول بالإمرار مع اعتقاد التنزيه هو المعزو إلى السلف، وهو اختيار الإمام في الرسالة النظامية، وفي مواضع من كلامه، **فرجوعه معناه، الرجوع عن التأويل إلى التفويض**، ولا إنكار في هذا، ولا في مقابله، فإنها مسألة اجتهادية، أعني مسألة التأويل أو

---

(1) المجموع (٥١/٤)

(2) فتح الباري (٣٨٣/١٣)

(3) قال ابن كثير في ترجمته في البداية والنهاية (١٦٣/١٤) : (ابن جماعة قاضي القضاة العالم شيخ الإسلام... سمع الحديث واشتغل بالعلم وحصل علوما متعددة وتقدم وساد أقرانه... كل هذا مع الرياسة والديانة والصيانة والورع وكف الأذى وله التصانيف الفائقة النافعة). **وقال عنه الذهبي في معجم شيوخه** ص١٤٣: (قاضي القضاة شيخ الإسلام).

(4) إيضاح الدليل في قطع حجج أهل التعطيل ص٩٢.

(5) قال ابن قاضي شهبة في طبقات الشافعية عن السبكي : العلامة قاضي القضاة تاج الدين أبو نصر بن الشيخ الإمام شيخ الإسلام تقي الدين أبي الحسن، الأنصاري، الخزرجي، السبكي.

التفويض، مع اعتقاد التتريه، **إنما المصيبة الكبرى والداهية الدهياء الإمرار على الظاهر، والاعتقاد أنه المراد، وأنه لا يستحيل على الباري،** فَلَذَلِكَ قول المجسمة عباد الوثن، الذين في قلوبهم زيغ، يحملهم الزيغ على اتباع المتشابه، ابتغاء الفتنة[1])

وقال الإمام الشاطبي رحمه الله (ت:٧٩٠هـ) : (وأما مسائل الخلاف وإن كثرت، فليست من المتشابهات بإطلاق، بل فيها ما هو منها وهو نادر، **كالخلاف الواقع فيما أمسك عنه السلف الصالح، فلم يتكلموا فيه بغير التسليم له، والإيمان بغيبة المحجوب أمره عن العباد، كمسائل الاستواء والنزول والضحك واليد والقدم والوجه، وأشباه ذلك،** وحين سلك الأولون فيها مسلك التسليم، **وترك الخوض في معانيها، دل على أن ذلك هو الحكم عندهم فيها،** وهو ظاهر القرآن لأن الكلام فيما لا يحاط به جهل، ولا تكليف يتعلق بمعناها[2]).

وقال وهو يعدد تصرف أهل البدع: (ومنها انحرافهم عن الأصول الواضحة إلى اتباع المتشابهات التي للعقول فيها مواقف، وطلب الأخذ بها تأويلا... **ومثاله في ملة الإسلام مذهب الظاهرية في إثبات الجوارح للرب – المتره عن النقائص – من العين واليد والرجل والوجه المحسوسات والجهة وغير ذلك من الثابت للمحدثات**[3]).

وقال الإمام الحافظ ابن حجر العسقلاني الشافعي رحمه الله (٧٧٣ – ٨٥٢هـ) : (قد اختلف في معنى النزول، على أقوال: **فمنهم من حمله على ظاهره وحقيقته وهم المشبهة** تعالى الله عن قولهم، ومنهم من أنكر صحة الأحاديث الواردة في ذلك جملة، وهم الخوارج والمعتزلة، وهو مكابرة، ومنهم من أوله، ومنهم من أجراه على ما ورد مؤمنا به على طريق الإجمال، مترها الله تعالى عن الكيفية والتشبيه، وهم جمهور السلف[4])

---

(1) طبقات الشافعية الكبرى (١٩١/٥)

(2) الموافقات (٩٤/٣)

(3) الاعتصام (٢٣٩/١)

(4) فتح الباري (٣٠/٣)

وقال الإمام عبد الرحمن السيوطي رحمه الله (٨٤٩-٩١١هـ) : (وجمهور أهل السنة منهم السلف وأهل الحديث على الإيمان بها، **وتفويض معناها المراد منها إلى الله تعالى، ولا نفسرها مع تنزيهنا له عن حقيقتها**[1]).

وقال العلامة محمد السفاريني الحنبلي رحمه الله (١١١٤ - ١١٨٨ هـ) : (فمذهب السلف: أنهم يصفون الله بما وصف به نفسه وبما وصفه به رسوله - صلى الله عليه وسلم - من غير تحريف ولا تكييف وهو سبحانه {لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ} [الشُّورى:١١] لا في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله، وكل ما أوجب نقصا أو حُدوثاً فالله تعالى منزه عنه حقيقةً، فإنه تعالى مستحق الكمال الذي لا غاية فوقه، **ومذهب السلف عدم الخوض في مثل هذا، والسكوت عنه وتفويض علمه إلى الله تعالى**[2]).

وقال الإمام محمد بن علي الشوكاني (١١٧٣-١٢٥٠هـ) : (فيما يدخله التأويل وهو قسمان: أحدهما: أغلب الفروع ولا خلاف في ذلك. والثاني: الأصول كالعقائد وأصول الديانات، **وصفات الباري عز وجل**، وقد اختلفوا في هذا القسم على ثلاثة مذاهب:

الأول: **أنه لا مدخل للتأويل فيها، بل يجري على ظاهرها، ولا يؤول شيء منها، وهذا قول المشبهة.**

والثاني: أن لها تأويلا ولكنا نمسك عنه مع تنزيه اعتقادنا عن التشبيه والتعطيل، لقوله تعالى: {وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللهُ} [آل عمران:٧]، قال ابن برهان وهذا قول السلف، **قلت: وهذا هو الطريقة الواضحة، والمنهج المصحوب بالسلامة عن الوقوع في مهاوي التأويل لما لا يعلم تأويله إلا الله**، وكفى بالسلف الصالح قدوة لمن أراد الاقتداء، وأسوة لمن أحب التأسي، على تقدير عدم ورود الدليل القاضي بالمنع من ذلك، فكيف وهو قائم موجود في الكتاب والسنة.

---

(1) الإتقان في علوم القران (١٣/٢)

(2) لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية في عقد أهل الفرقة المرضية (٩٧/١).

والمذهب الثالث: أنها مؤولة، قال ابن برهان والأول من هذه المذاهب باطل، والآخران منقولان عن الصحابة، ونقل هذا المذهب الثالث عن علي وابن مسعود وابن عباس وأم سلمة[1]).

وقال الإمام حسن البنا رحمه الله (١٣٢٤-١٣٦٨هـ) : (ونحن نعتقد أن **رأي السلف من السكوت وتفويض علم هذه المعاني** إلى الله تبارك وتعالى أسلم وأولى بالاتباع، حسما لمادة التأويل والتعطيل، فإن كنت ممن أسعده الله بطمأنينة الإيمان، وأثلج صدره ببرد اليقين، فلا تعدل به بديلا، ونعتقد إلى جانب هذا أن تأويلات الخلف لا توجب الحكم عليهم بكفر ولا فسوق[2]).

وبهذا العرض يتبين للمنصف أن الذي يتعين نسبته إلى السلف هو التفويض

أسباب أخرى لترجيح مذهب السلف

وقد أضاف الشيخ إلى السببين السابقين أسباباً أخرى جعلته يرجح مذهب السلف، فقال[3]:

أولا: إن العقل الإنساني قاصر عن إدراك كنه صفات الله تعالى، كما هو قاصر عن إدراك ذاته، فمن المحال أن يدرك المخلوق كنه الخالق، ويحيط المحدود المحدث الفاني العاجز بالموجود المطلق الكامل الأزلي.

ثانيا: أننا لا نأمن -إذا خضنا لجة التأويل، وصرفنا النصوص بإطلاق عن ظواهرها إلى معان نراها نحن بعقولنا أليق بكمال الله سبحانه- أن ننسب إلى الله تعالى من الأوصاف ما لم يرده، وننفي عنه من الصفات ما لم يرد نفيه، وبذلك نكون من الذين يقولون على الله ما لا يعلمون.

ثالثا: أن السلف يخشون من فتح باب التأويل: أن يكون ذريعة لدخول الزنادقة والملاحدة وأعداء الإسلام الذين يريدون أن يهدموه من الداخل، كالباطنية ومن دار في

---

(1) إرشاد الفحول (٢٩٩/١)

(2) رسالة العقائد ص٧٤ فما بعدها.

(3) فصول في العقيدة ص١٣٣ فما بعدها.

فلكهم من الفلاسفة، ومنحرفي المتصوفة، وغلاة الفرق، ويعطيهم سندا، في صرف آيات الكتاب عن مدلولاتها وظواهرها.

رابعا: أن مذهب السلف أسلم بالإجماع، لأن فيه إثبات ما أثبته الله تعالى، ونفي ما نفاه في كتابه وعلى لسان رسوله، مع الجزم بنفي التكييف والتشبيه عن الله تعالى (ليس كمثله شيء).

خامسا:وهذا الوجه مبني على ما سبقه، من أن مذهب السلف في التسليم –حسب ما ذكرناه– مسلم به ومتفق عليه من الجميع، والأولى في قضايا العقيدة وأصول الدين: أن يعتصم الإنسان طالب النجاة بالمتفق عليه، فهو أحوط له، وأحزم لأمره، وأصون لدينه.

سادسا: ولعل مما يؤيد ما قلناه في ترجيح مذهب السلف: أننا وجدنا عددا من كبار الذين خاضوا لجج التأويل، ونصروا مذهب الخلف، عادوا في أواخر أعمارهم إلى محجة السلف، وأيدوا وجهتهم.

كما أن الشيخ في مسألة آيات الصفات يرى ألا تجمع في مكان واحد كما يفعل البعض، فيتوهم الله شخصا مكونا من أعضاء يقول الشيخ ـــ حفظه الله ـــ: وتلك الحقيقة: أن تعرض هذه الصفات كما وردت في كتاب الله تعالى وسنة رسوله، أعني: أن تذكر مفرقة لا مجموعة، فكل مسلم يؤمن بها ويثبتها لله تعالى كما جاءت.

فليس مما يوافق الكتاب والسنة جمعها في نسق واحد يوهم تصور ما لا يليق بكمال الله تعالى،كما يقول بعضهم: يجب أن تؤمن بأن لله تعالى وجها، وأعينا، ويدين، وأصابع، وساقا،،، إلخ، فإن سياقها مجتمعة بهذه الصورة قد يوهم بأن الله تعالى وتقدس كل مركب من أجزاء، أو جسم مكون من أعضاء.

ولم يعرضها القرآن الكريم ولا الحديث الشريف بهذه الصورة،ولم يشترط الرسول لدخول أحد في الإسلام أن يؤمن بالله تعالى بهذا التفصيل المذكور.

ولم يرد أن الصحابة وتابعيهم بإحسان كانوا يعلمون الناس العقيدة بجمع هذه الصفات، كما تجمع في بعض الكتب المؤلفة في ذلك.

لماذا لم يختر الشيخ مذهب التفسير بالظاهر (الإثبات) ؟

قد ذكر الشيخ أن السلف سلكوا منهج السلامة، فلم يخوضوا في معاني نصوص الصفات، ولا تكلفوا تفسيرها بعبارة من العبارات، وأن هذا أمراً كان واضحا وشبه متفق عليه قبل ظهور شيخ الإسلام ابن تيمية ومدرسته، ولذا فإن الشيخ فضَّل السلامة، وسلوك منهج السلف على غيره.

ثم إن التفسير بالظاهر تعتريه عقبات لا يمكن تجاوزها:

أول العقبات: بيان المعنى الذي يفسر به اللفظ.

فإن من يرفض التأويل والتفويض، ويدعي معرفة المعنى، هو دائرٌ بين أمرين: إما التناقض أو التجسيم.

أما التناقض: فلأن المفسر بالظاهر – المثبت – يدَّعي أن نصوص الصفات تحمل على الحقيقة لا المجاز، ثم إذا ذكرت له الحقيقة نفاها، فيقول المثبت مثلاً: نَصِفُ ربنا بأن له يدين على الحقيقة، فيقال له: العرب وضعت لفظَ يد للجارحة والجزء الذي يتم به المناولة، وهذه اليد جسم ولا بد، فإنها ذات طول وعرض وعمق، وما كان له طول وعرض وعمق فهو جسم قطعاً، فالجسمية من ماهيتها، لا من لوازمها.

فيقوم المفسر بالظاهر – المثبت – : بنفي جميع هذه الأشياء، فينفي أن تكون جسماً، وينفي أن تكون جارحة، وينفي أن تكون تفيد التركيب في ذات الباري، فإذا قيل له: إنك بهذا تنفي المعنى الحقيقي الذي كنت وما زلت تدعي معرفتَه، أنكر أن يكون حقيقة اليد الجارحة، وحقيقة العين الحدقة، وحقيقة الساق العضو الذي بين القدم والفخذ، ومعلوم أن هذا النفي الذي يدعيه المفسر بالظاهر – المثبتُ – مخالفٌ للواقع، فإن العربي لا يتبادر إلى ذهنه من هذه المعاني إلا ما عرفه في الأجسام.

ولو سلمنا جدلاً أن المعنى الحقيقي لليد ليس هو الجارحة كما يقول المثبت، فما هو ؟ وإذا عرضنا ما ذكره أهل المعاجم والقواميس من المعاني على المثبت، لوجدناه ينفيها واحداً

واحداً حتى يأتي على آخرها، فإذا قلنا له: هل اليد المضافة إلى الله بمعنى الجارحة، لقال: لا فهذا تشبيه وتجسيم، وإذا قيل له: هل هي بمعنى القوة أو الملك والسلطان أو النعمة أو السلطان لقال لا هذا تحريف وتعطيل.

فإذا ما طُولِبَ ببيان المعنى اللائق الذي يدَّعي معرفته بعد أن نفى المعاني السابقة كلها، لم يفصح عنه.

يقول الدكتور محمد عياش الكبيسي: (فإن ابن تيمية رحمه الله يسمي الوجه والعين واليدين والقدم يسميها صفات، ويفرق بينها وبين الذات فما هي الذات بعد؟ إن ابن تيمية لا يرضى أن يقول إن هذه معان قائمة بذات الله كالقدرة والإرادة، فهذا عنده تعطيل أو تأويل وكلاهما باطل. ولا يرضى أن نقول: إنها ذات الله بمعنى أنها مجرد صلات لأن هذا تعطيل أيضاً، ولا يرضى أن نقول: إنها أعضاء وأبعاض وجوارح لأن النص لم ينطق بهذا وهذا تشبيه، ولا يرضى أن نسكت ونفوض الأمر إلى الله لأن هذا تجهيل فالله جعل القرآن نوراً وشفاء فهو أوضح من الضحى، وأبلج من الصبح، والحق أن فهم مراد ابن تيمية من هذا عسير عسير[1]).

وقد ينتقل المفسر بالظاهر في التعريف بـــ (اليد) إلى ذكر بعض الأفعال التي نسبت شرعاً إليها، فيقول مثلاً: اليد هي: التي بها خلق الله آدم، وبها غرس جنة عدن وهكذا، ويظن أنه بهذا حلَّ الإشكال، وهذا وهم.

فإن السؤال ما زال قائماً، فيقال لمن فسر بالظاهر: هل معنى اليد التي نسب الله تعالى خلق آدم وغرس جنة عدن إليها هي الجارحة أو القدرة أم الملك والسلطان ؟ فلا يسعه أن يقول: هي الجارحة، لأن هذا تجسيم بإقراره، ولا يسعه أن يقول: هي القدرة أو الملك والسلطان، لأن هذا تحريف وتعطيل من وجهة نظره، ولا يسعه أن يقول هي يَدٌ على ما يليق بالله ويسكت ويرد العلم بها إلى الله تعالى دون أن يخوض في معانيها فهذا تفويض وهو

---

(1) الصفات الخبرية ص١٢٥.

لا يرضاه ويسميه مذهب التجهيل، ولا يسعه أن يستحدث معنى لليد غير ما ذكر عن العرب ودونه أهل المعاجم، فتناقض المثبت ولا بد.

وأما التجسيم: فلأن المفسر بالظاهر إن التزم المعنى الظاهر الذي تعرفه العرب ويتبادر إلى أذهانها عند سماعها للفظ اليد والعين والوجه والأصبع والساق والقدم، فقد شبَّه، لأن حقيقة هذه الأشياء هي الجسمية.

ومن تأمل بعدل وإنصاف وجد المفسرين بالظاهر على قسمين:

القسم الأول: (الخلاف معه لغوي لا عقدي) فهذا القسم بريءٌ من التجسيم، فهو ينفي جميع ما دلَّت عليه تلك الألفاظ من المعاني الحقيقية للأجسام، وينفي الجوارح والأعضاء والجهة والتحيز وما إلى ذلك من خصائص الأجسام، وهو مع هذا يزعم أنه يفهم تلك الألفاظ على معانيها الحقيقية، ويزعم أيضاً أن لهذه الألفاظ حقائق أخرى غير ما يذكره أهل التأويل.

القسم الثاني: (الخلاف معه عقائدي) فهذا القسم يثبت لله تعالى خصائص الأجسام، من الطول والعرض، والأعضاء والجوارح، والبعد والقرب الحسي، والتحيز وغير ذلك وقد يصرح بلفظ الجسم وقد لا يصرح.

ثاني العقبات: صحة النسبة إلى السلف.

فإن المفسرين بالظاهر – المثبتين – يدَّعون أن هذا التفسير هو مذهب السلف، فيقال لهم: إن كان السلف فهموا نصوص الصفات على ظواهرها فلمَ لم ينقل عنهم شيء من ذلك، أَمَا عرض مجاهد على ابن عباس القرآن كله يسأله عنه كلمة كلمة، أم شرح السلف نصوص الطهارة والصلاة والصيام وغير ذلك، المهم وغير المهم، فأين كلامهم في الصفات، قال الإمام الذهبي رحمه الله : (قلت قد فسر علماء السلف **المهم من الألفاظ وغير المهم** وما أبقوا ممكنا، وآيات الصفات وأحاديثها لم يتعرضوا لتأويلها أصلاً وهي أهم الدين فلو كان تأويلها سائغا أو حتما لبادروا إليه، فعلم قطعاً أن قراءتها وإمرارها على ما جاءت هو

الحق لا تفسير لها غير ذلك فنؤمن بذلك ونسكت اقتداء بالسلف معتقدين أنها صـــفات لله تعالى استأثر الله بعلم حقائقها وأنها لا تشبه صفات المخلوقين كما أن ذاته المقدسة لا تماثل ذوات المخلوقين[1]).

فكيف وقد نسب جمعٌ من الأئمة إلى السلف خلاف ما نسبه المفسرون بالظاهر، كما في كلام الذهبي السابق، **بل قد نقل إمام الحرمين إجماع السلف على التفويض**، فقـــال : (والدليل السمعي القاطع في ذلك: أن إجماع الأمة حجة متبعة، وهو مستند معظم الشريعة.

وقد درج صحب رسول الله ﷺ، ورضي عنهم على ترك التعرض لمعانيها ودرك ما فيها، وهم صفوة الإسلام، والمستقلون بأعباء الشريعة، وكانوا لا يألون جهدا في ضبط قواعد الملة، والتواصي بحفظها، وتعليم الناس ما يحتاجون إليه منها، فلو كان تأويل هذه الآي والظواهر مسوغاً ومحتوماً، لأوشك أن يكون اهتمامهم بها فوق اهتمامهم بفروع الشريعة).

وإذا انصرم عصرهم، وعصر التابعين على الإضراب عن التأويل كان ذلك قاطعا بأنـــه الوجه المتبع، فحق على ذي دين: أن يعتقد تنزه الباري عن صفات المحدثين، **ولا يخوض في تأويل المشكلات، ويكل معناها إلى الرب تبارك وتعالى**[2]).

---

(1) سير أعلام النبلاء (٥٠٦/١٠)

(2) العقيدة النظامية في الأركان الإسلامية ص٣٢.

كيف نفهم ما روي عن السلف في الصفات

الحقيقة التي لا ينكرها منصف أن العبارات المروية عن الصحابة والتابعين ليست على درجة من الوضوح تمكننا من القطع والجزم بأنهم كانوا يعتقدون كذا أو كذا، ولو صح النقل الصريح عنهم لما حدث الخلاف بين العلماء بعدهم.

بل إن عبارات السلف أصبحت هي نفسها محل نزاع وخلاف، فكلٌّ يريد أن يجعل من عبارات السلف خادمة لمذهبه، قال الدكتور محمد عياش الكبيسي: (إن هنالك عبارات استخدمها بعض السلف ليست واضحة الدلالة، بل يكتنفها غموض يجعلها أهلاً لتنازع الآراء في فهم المقصود منها. ومن ذلك مثلاً قولهم: إن الوجه واليدين والقدم ونحو هذا صفات لله تعالى بلا كيف، فما معنى كونها صفات لله ؟ وما معنى قولهم: بلا كيف ؟ إن هذا القول من الممكن أن يفهمه المثبت أنهم يقصدون أنها صفات حقيقية ثابتة لله تعالى، وهي على ظاهرها. وبلا كيف أي: بلا تخيل أو تشبيه.

والمفوض يفهم منها أنهم يقصدون بذلك أنها صفات بمعنى أن الله تعالى قد أضافها لنفسه، وبلا كيف أي: لا يمكن إدراك حقيقتها أو معناها. كل ما في الأمر أن النص قد ورد بها فهي ثابتة بهذا. وأما حقيقتها ومعناها فلا يمكن معرفته.

والمؤول يقول: إنهم يقصدون أنها صفات أي: ليست أبعاضاً لأن الظاهر من إطلاق الوجه واليد والقدم الأعضاء والأبعاض، فقولهم: صفات أي ليست أبعاضاً، وهذا صرفٌ عن الظاهر، والصرف عن الظاهر تأويل، وأما قولهم بلا كيف أي: بلا تحديد تفصيلي لمعنى هذه الصفات.

ونحو هذا ما ورد عن بعض السلف أنه قال في الاستواء: [الاستواء معلوم، والكيف مجهول، والسؤال عنه بدعة]. ولذا تجد هذا النص يستشهد به الجميع على السواء. فالاستواء معلوم بمعنى أنه واضح المعنى، هذا في فهم المثبتين، والكيف مجهول أي: التكييف بمعنى التمثيل، والسؤال عنه بدعة أي: عن الكيف.

وأما المفوضون فيقولون: الاستواء معلوم أي: ثابت بالنص، والكيف مجهول: أي المعنى. والسؤال عنه؛ أي: عن المعنى، لأن إدراك هذه المعاني من اختصاص الله {وما يعلم تأويله إلا الله}.

والمؤولون يقولون: جهالة الكيف في الاستواء تأويل، لأن ظاهر الاستواء َكيْفٌ. فَنَفْي الكيف نفي الظاهر المتبادر، ونفي الظاهر تأويل. ونحو هذه الفهوم المختلفة، يمكن أن يفهم قول السلف (أمروها كما جاءت) ونحو هذه العبارة، ولا يوجد دليل قاطع يرجح واحدا من هذه الفهوم[1]).

والمتأمل فيما نقل عن السلف في هذا الباب يجد أنهم عند السؤال يأتون بعبارات لا تكاد تتجاوز لفظ الوارد في القرآن والسنة، وعليه فليس كلامهم شرحاً وبياناً لمعنى ما ورد، بقدر ما هو إرجاع للسائل إلى النصوص، وهذا ما كنت ألمسه، وهو الذي وَقَرَ في نفسي بعد مطالعة طويلة في كلام السلف رضي الله عنهم، ثم وقفت على من يؤيدني في ذلك، وهو الدكتور محمد عياش الكبيسي حفظه الله، قال: (والذي يهمني هنا أن ألفت نظر القارئ الكريم إلى حقيقة مهمة قد تبدد شيئاً من الضباب وهي: **أن ما نقل عن الصحابة رضي الله عنهم في هذه المسألة ليس شرطاً أن يكون تفسيراً، وإنما قد يكون أحاديث موقوفة لها حكم الرفع، والدليل على ذلك أنها في الغالب لا تعدو تكرار نفس الألفاظ الواردة في القرآن والسنة، وليس فيها تعيين المراد مفصلاً،** فاستواء الله على العرش وفوقيته على عباده لا ينكره مؤمن لورود النصوص في هذا، وغالب ما جاء عن الصحابة والتابعين لا يخرج عن هذه الألفاظ، **فينبغي أن لا تكون هذه الألفاظ نفسها دليلاً** لطرف على آخر، لأن هذه الألفاظ هي محل النزاع[2]).

---

(1) الصفات الخبرية ص٧٥.

(2) الصفات الخبرية ص١٨٤.

وقال أيضاً: (ولذلك فإني لن أدرج أقوال الصحابة والتابعين رضي الله عنهم ضمن مذاهب أهل السنة والجماعة في هذه المسألة لأن أقوالهم هذه لا يؤخذ منها أكثر مما يفهم من النصوص الواردة في الكتاب والسنة، ولأن اختلف العلماء في تفسير هذه النصوص فهم أولى أن يختلفوا في توجيه تلك الأقوال[1]).

تنبيه مهم: وما نقل عن بعض المتقدمين من الغلو في الإثبات والذي هو التفسير بالظاهر، أو الجنوح إلى التأويل فهو قليل نادر، لا يمثل خط السلف ومنهجهم، قال الإمام ابن رجب الحنبلي: (والصواب ما عليه السلف الصالح من إمرار آيات الصفات وأحاديثها كما جاءت، **من غير تفسير لها**، ولا تكييف ولا تمثيل، ولا يصح من أحد منهم خلاف ذلك البتة، خصوصا الإمام أحمد، **ولا خوض في معانيها**، ولا ضرب مثل من الأمثال لها، **وإن كان بعض من كان قريبا من زمن الإمام أحمد فيهم من فعل شيئا من ذلك، اتباعا لطريقة مقاتل فلا يقتدى به في ذلك**، إنما الإقتداء بأئمة الإسلام كابن المبارك ومالك والثوري والأوزاعي والشافعي وأحمد واسحق وأبي عبيد ونحوهم[2]).

علوالله على خلقه

هذه المسألة تعد من أخطر المسائل في العقيدة، وجُلُّ من يدخل ساحتها إنما يدخل بنفسية متوترة متحفِّزة، ولا يكاد يدخلها أحدٌ بنفسية هادئة متفهمة لفقه الآخر، ووجهة نظره وفهمه للنصوص الشرعية والسلفية، ومن دخل ساحة هذه المسألة ونجا من تبديع وتضليل طائفة فلن ينجو من غيرها، وأتمنى ممن يخوض هذا المجال أن يخوضه وقد روَّض نفسه على طول النفس في البحث، وقوة الذهن في التركيز، وعمق في النظر إلى محلِّ النزاع، وقبل أن أخوض في محلِّ النزاع، سأذكر ما هو محلَّ اتفاق بين أهل السنة في هذه المسألة.

---

(1) الصفات الخبرية ص١٨٦.

(2) فضل علم السلف على الخلف (ص/٤)

محل الاتفاق بين أهل السنة في مسألة العلو:

اتفق أهل السنة في مسألة العلو على الأمور التالية:

أولاً: أن الأمكنة جميعاً هي من خلق الله تبارك وتعالى، فالعرش خلقه، والسماء خلقه، والمكان العالي خلقه، والمكان السافل خلقه، وليس هناك مكانٌ خارج عن هذه الكلية، **وإذا كانت الأمكنة كلها خلق الله تعالى، فإن الله تعالى لا يحل في شيء من مخلوقاته،** ولم يخالف في ذلك أحد من السلف ولا من الخلف ممن ينتمي لمنهج أهل السنة والجماعة، وقد حكى الإجماع على ذلك غير واحد من الأئمة، ومن أولئك الإمام عبد القاهر بن طاهر البغدادي رحمه الله فقال: (:واجمعوا – أي أهل السنة – على أنه لا يحويه مكان، ولا يجري عليه زمان، خلاف قول من زعم من الهشامية والكرامية أنه مماس لعرشه، وقد قال أمير المؤمنين على ﷺ إن الله تعالى خلق العرش إظهاراً لقدرته لا مكاناً لذاته، وقال أيضاً: قد كان ولا مكان وهو الآن على ما كان [1]).

وقال ابن تيمية رحمه الله : (وكل هذا الكلام الذي ذكره الله سبحانه – من أنه فوق العرش وأنه معنا – حق على حقيقته لا يحتاج إلى تحريف ولكن يصان عن الظنون الكاذبة مثل أن يُظن أن ظاهر قوله: {في السماء} أن السماء تقله أو تظله؛ وهذا باطل بإجماع أهل العلم والإيمان؛ فإن الله قد وسع كرسيه السموات والأرض وهو الذي يمسك السموات والأرض أن تزولا ويمسك السماء أن تقع على الأرض إلا بإذنه[2]).

ثانياً: أن (الملامسة) و (الاتصال) – بالمعنى الذي نعلمه في لغتنا العربية لهذين اللفظين– منفية عن الله تعالى، لأن الملامسة تعني أن يكون للَّامس نهاية من جهة الملموس، فتلتقي نهاية هذا مع نهاية هذا، وهذا إنما يكون في الأجسام، والله تعالى بإجماع أهل السنة مترَّه عن الجسمية.

---

(1) الفرق بين الفرق ص٣١٩ .

(2) مجموع فتاوى ابن تيمية (١٤٢/٣).

ثالثاً: أن العلو بمعنى التحيز منفي عن الله تبارك وتعالى، ونقصد بالتحيز أن يكون لذاته حيزاً يحتويه، يقول الشيخ القرضاوي حفظه الله: (لأن التحيز من خصائص المادة والجسمية، وعلماء الفيزياء يعرفون المادة بقولهم: هي كل ما يحتاج إلى فراغ يشغله[1]).

رابعاً: علو الملك والسلطان ثابت للرب تبارك وتعالى إجماعاً.

محلُّ الخلاف في مسألة العلو:

بعد الإيمان بعلو الله تبارك وتعالى، والاتفاق على ما سبق، وقع الخلاف في المراد بهذا العلو، وهل يجوز أن يكون المراد بقوله تعالى: {الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى} (طه:٥) وغيرها من الآيات علو الذات أم لا ؟

وللجواب عن ذلك نقول: إذا ما تجاوزنا المجسمة الذين يثبتون لله تعالى علواً كعلو الأجسام، والذين وصفهم الشيخ القرضاوي حفظه الله بقوله: (وأنا كذلك مع منهج السلف في إثبات صفة العلو والفوقية لله تعالى، والاستواء على عرشه، كما يليق به، لا كما يتوهمه المشبهون والمجسمون، **الذين يتصورونه جسماً كبيراً فوق السماوات، وأنه يجلس على العرش فيبقى بعض العرش، وأنه يئط من تحته**[2]...إلخ [1])

---

(1) فصول في العقيدة ص١٢٥.

(2) وأما ما رواه أبو داود عن جبير بن مطعم أنه قال: أتى رسولَ الله ﷺ أعرابيٌ فقال يا رسول الله جهدت الأنفس وضاعت العيال ونهكت الأموال وهلكت الأنعام، فاستسق الله لنا فإنا نستشفع بك على الله ونستشفع بالله عليك، قال رسول الله ﷺ : (ويحك أتدري ما تقول وسبح رسول الله ﷺ فما زال يسبح حتى عرف ذلك في وجوه أصحابه ثم قال ويحك إنه لا يستشفع بالله على أحد من خلقه شأن الله أعظم من ذلك ويحك أتدري ما الله إن عرشه على سماواته لهكذا وقال بأصابعه مثل القبة عليه وإنه ليئط به أطيط الرحل بالراكب) فهو مما لا يحتج به، قال الذهبي في العلو (ص٤٤) : هذا حديث غريب جداً فرد وابن إسحاق حجة في المغازي إذا أسند وله مناكير وعجائب فالله أعلم أقال النبي هذا أم لا، والله ﷻ ليس كمثله شيء ﷻ وتقدست أسماؤه ولا إله غيره).

قال الإمام البيهقي في الأسماء والصفات : إن كان لفظ الحديث على ما رواه أحمد بن سعيد الرباطي، وتابعه عليه يحيى بن معين وجماعة، فالتشبيه بالقبة إنما وقع للعرش، وروايته في رواية يحيى بن معين: "أتدري ما الله ؟ إن عرشه على سماواته وأرضيه لهكذا ـــ بأصابعه مثل القبة ـــ عليها". وكذلك رواه يعقوب بن سفيان الفارسي عن محمد بن يزيد الواسطي عن وهب بن جرير.

إذا تجاوزنا هؤلاء المجسمين والمشبهين، ونظرنا إلى العلماء المتزهين، وجدناهم قد أخذوا ثلاثة مواقف:

الموقف الأول: إثبات العلو الذاتي، مع نفي وسلب هذا العلو كلَّ خصائص علو الأجسام، **وفي هذا يقول البيهقي رحمه الله** : (وذهب أبو الحسن علي بن محمد بن مهدي الطبري في آخرين من أهل النظر إلى أن الله تعالى في السماء فوق كل شيء مستو على عرشه بمعنى أنه عال عليه، ومعنى الاستواء: الاعتلاء، كما يقول: استويت على ظهر الدابة، واستويت على السطح. بمعنى علوته، واستوت الشمس على رأسي، واستوى الطير على قمة رأسي، بمعنى علا في الجو، فوجد فوق رأسي. **والقديم سبحانه عال على عرشه لا قاعد ولا قائم ولا مماس ولا مباين عن العرش**، يريد به : مباينة الذات التي هي بمعنى الاعتزال أو التباعد، لأن المماسة والمباينة التي هي ضدها، والقيام والقعود من أوصاف الأجسام، والله عز وجل أحد صمد لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا أحد، **فلا يجوز عليه ما يجوز على الأجسام** تبارك وتعالى. وحكى الأستاذ أبو بكر بن فورك هذه الطريقة عن

وهذا حديث ينفرد به محمد بن إسحاق بن يسار، عن يعقوب بن عتبة، **وصاحبا الصحيح لم يحتجا به، إنما استشهد مسلم بن الحجاج بمحمد بن إسحاق في أحاديث معدودة**، أظنهن خمسة قد رواهن غيره، وذكره البخاري في الشواهد ذكرا من غير رواية، وكان مالك بن أنس لا يرضاه، ويحيى بن سعيد القطان لا يروي عنه، ويحيى بن معين يقول: ليس هو بحجة، وأحمد بن حنبل يقول: يكتب عنه هذه الأحاديث - يعني المغازي ونحوها - فإذا جاء الحلال والحرام أردنا قوما هكذا - يريد أقوى منه - فإذا كان لا يحتج به في الحلال والحرام فأولى أن لا يحتج به في صفات الله سبحانه وتعالى... وقد جعله أبو سليمان الخطابي ثابتا، واشتغل بتأويله، فقال: "هذا الكلام إذا أجري على ظاهره كان فيه نوع من الكيفية، والكيفية عن الله تعالى وعن صفاته منفية، فعقل أن ليس المراد منه تحقيق هذه الصفة، ولا تحديده على هذه الهيئة، وإنما هو كلام تقريب، أريد به تقرير عظمة الله وجلاله جل جلاله سبحانه، وإنما قصد به إفهام السائل من حيث يدركه فهمه، إذا كان أعرابيا جلفا، لا علم له لمعاني ما دق من الكلام، وما لطف منه من درك الأفهام، وفي الكلام حذف وإضمار، فمعنى قوله :" أتدري ما الله ؟ ". فمعناه : أتدري ما عظمته وجلاله ؟ وقوله :" إنه ليئط به ". معناه : إنه ليعجز عن جلاله وعظمته، حتى يئط به إذ كان معلوما أن أطيط الرحل بالراكب إنما يكون لقوة ما فوقه، ولعجزه عن احتماله، فقرر بهذا النوع من التمثيل عنده معنى عظمة الله وجلاله وارتفاع عرشه، ليعلم أن الموصوف بعلو الشأن وجلالة القدر، وفخامة الذكر، لا يجعل شفيعا إلى من هو دونه في القدر، وأسفل منه في الدرجة، وتعالى الله أن يكون مشبها بشيء أو مكيفا بصورة خلق، أو مدركا بحس : (ليس كمثله شيء وهو السميع البصير).اهـ

(1) فصول في العقيدة ص١٣٢.

بعض أصحابنا أنه قال: استوى بمعنى: علا، ثم قال: **ولا يريد بذلك علوا بالمسافة والتحيز والكون في مكان متمكنا فيه**، ولكن يريد معنى قول الله ﷻ : {أأمنتم من في السماء} (الملك:١٦) أي: من فوقها على معنى نفي الحد عنه، وأنه ليس مما يحويه طبق أو يحيط به قطر، ووصف الله سبحانه وتعالى بذلك بطريقة الخبر، فلا نتعدى ما ورد به الخبر. **قلت: وهو على هذه الطريقة من صفات الذات**، وكلمة ثم تعلقت بالمستوى عليه، لا بالاستواء، وهو كقوله : {ثم الله شهيد على ما يفعلون} (يونس:٤٦) يعني: ثم يكون عملهم فيشهده، وقد أشار أبو الحسن علي بن إسماعيل إلى هذه الطريقة حكاية، فقال: **وقال بعض أصحابنا: إنه صفة ذات**، ولا يقال: لم يزل مستويا على عرشه، كما أن العلم بأن الأشياء قد حدثت من صفات الذات، ولا يقال: لم يزل عالما بأن قد حدثت، ولما حدثت بعد، قال: وجوابي هو الأول وهو أن الله مستو على عرشه وأنه فوق الأشياء بائن منها، **بمعنى أنها لا تحله ولا يحلها، ولا يمسها ولا يشبهها، وليست البينونة بالعزلة تعالى الله ربنا عن الحلول والمماسة علوا كبيرا**[1]).

الموقف الثاني: إثبات العلو صفة لله تعالى دون أن يُخَاض في تفسيرها وبيان المراد منها، ودون أن يُتَكلم في أنه علو بالذات أو بالرفعة، وهذا هو موقف المفوضين، ويمكن أن يستدل على ذلك بقول الإمام أبو بكر عبد الله الحميدي (ترحمه الله٢١٩هـ) : (وما نطق به القرآن والحديث، مثل: {وَقَالَتِ اليَهُودُ يَدُ اللهِ مَغْلُولَةٌ} [المائدة:٦٤]، {وَالسَّماوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ} [الزُّمر:٦٧]، وما أشبه هذا، لا نزيد فيه، ولا نفسره، ونقف على ما وقف عليه القرآن والسنة، ونقول: {الرَّحْمَنُ عَلَى العَرْشِ اسْتَوَى} [طه:٥]، ومن زعم غير هذا فهو مبطل جهمي[2]).

---

(1) الأسماء والصفات ص٣٨٠.

(2) تذكرة الحفاظ للذهبي (٤١٤/٢)

فأثبتَ الاستواء لورود النص به في كتاب الله تعالى في سبعة مواطن، ثم ترك الخوض في معنى ذلك، وأعرض عن تفسيره، ووكل علمه إلى العليم الخبير.

وقال الإمام ابن سريج الشافعي (٢٤٩-٣٠٦هـ) بعد أن ذكر قوله تعالى: {الرَّحْمَنُ عَلَى العَرْشِ اسْتَوَى} [طه:٥] : (وقد صح عن جميع أهل الديانة والسُّنة إلى زماننا، أن جميع الآي والأخبار الصادقة عن رسول الله ﷺ يجب على المسلمين الإيمان بكل واحد منه كما ورد، وأن السؤال عن معانيها بدعة، والجواب كفر وزندقة، مثل قوله: {هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الغَمَامِ} [البقرة:٢١٠]، وقوله: {الرَّحْمَنُ عَلَى العَرْشِ اسْتَوَى} [طه:٥]، {وَجَاءَ رَبُّكَ وَالمَلَكُ صَفًّا صَفًّا} [الفجر:٢٢]، ونظائرها مما نطق به القرآن **كالفوقية**، والنفس واليدين والسمع والبصر وصعود الكلم الطيب إليه والضحك والتعجب والنزول، إلى أن قال: اعتقادنا فيه وفي الآي **المتشابه** في القرآن: أن نقبلها، ولا نردها، ولا نتأولها بتأويل المخالفين، ولا نحملها على تشبيه المشبهين، ولا نترجم عن صفاته بلغة غير العربية، ونسلم الخبر الظاهر، والآية الظاهر تنزيلها[1]).

وقال في التمهيد أيضا: (قال يحيى بن إبراهيم بن مزين: إنما كره مالك أن يتحدث بتلك الأحاديث لأن فيها حداً وصفة وتشبيها، والنجاة في هذا الانتهاء إلى ما قال الله ﷻ ووصف به نفسه بوجه ويدين وبسط واستواء وكلام، فقال: {فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللهِ} [البقرة:١١٥]، وقال: {بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ} [المائدة:٦٤]، وقال: {وَالأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ القِيَامَةِ وَالسَّماوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ} [الزُّمر:٦٧]، وقال: {الرَّحْمَنُ عَلَى العَرْشِ اسْتَوَى} [طه:٥]، فليقل قائل بما قال الله، ولينته إليه، ولا يعدوه، ولا يفسره، ولا يقل كيف، فإن في ذلك الهلاك، لأن الله كلف عبيده الإيمان بالتنزيل، ولم يكلفهم الخوض في التأويل **الذي لا يعلمه غيره**[2]).

(**1**) العلو للعلي الغفار ص٢٠٧.

(**2**) التمهيد (١٥١/٧)

وقال الإمام أبو إسحاق الشيرازي[1]: (وتأويلهم في ذلك كثير، وكلامهم في ذلك يطول. والواجب من ذلك: أن ننفي عنه ما يؤدي إلى حدوث الرب عز وجل، ثم لا نُطالب بما عدا ذلك[2]).

الموقف الثالث: وهو موقف بعض الأئمة المتقدمين، وأكثر المتأخرين أن يؤول العلو ويصرف عن ظاهره، ثم اختلفوا فيما يؤول به، فمنهم من فسر العلو بعلو الملك والسلطان، كما هو موقف الإمام ابن جرير الطبري فقد قال: (والعجب ممن أنكر المعنى المفهوم من كلام العرب في تأويل قول الله : {ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ} [البقرة:٢٩]، الذي هو بمعنى العلو والارتفاع، هربًا عند نفسه من أن يلزمه بزعمه إذا تأوله بمعناه المفهوم كذلك أن يكون إنما علا وارتفع بعد أن كان تحتها إلى أن تأوله بالمجهول من تأويله المستنكر. ثم لم ينج مما هرب منه فيقال له: زعمت أن تأويل قوله استوى أقبل، أفكان مدبرًا عن السماء فأقبل إليها فإن زعم أن ذلك ليس بإقبال فعل، ولكنه إقبال تدبير، **قيل له: فكذلك فقل: علا عليها علو ملك وسلطان، لا علو انتقال وزوال**[3])

وقال الإمام القرطبي : (قلت: فعلو الله تعالى وارتفاعه عبارة عن علو مجده وصفاته وملكوته. أي: ليس فوقه فيما يجب له من معاني الجلال أحد، ولا معه من يكون العلو مشتركا بينه وبينه، لكنه العلي بالإطلاق سبحانه[4]).

(**1**) قال الذهبي في العبر في ترجمة الإمام الشيرازي: (الشيخ أبو إسحاق الشِّيرازي، إبراهيم بن علي بن يوسف الفيروزآبادي الشافعي، جمال الدين، أحد الأعلام... كان أنظر أهل زمانه، وأفصحهم وأورعهم، وأكثرهم تواضعاً وبشراً، وانتهت إليه رئاسة المذهب في الدنيا... ورحل إليه الفقهاء من الأقطار، وتخرّج به أئمةٌ كبار، ولم يحجّ ولا وجب عليه، لأنه كان فقيراً متعففاً قانعاً باليسير).

(**2**) الإشارة إلى مذهب أهل الحق.

(**3**) تفسير الطبري (٢٢٢/١)

(**4**) تفسير القرطبي (٢٢٠/٧)

قرب مساحة الخلاف بين الفرق الثلاث في مسألة العلو:

ومن تأمل هذه المواقف الثلاثة، ودقق فيما وراء العبارات، لوجد أن الهوَّة بينها ليست واسعة، ولا تستدعي إقامة سوق التبديع والتضليل، والتأثيم والتجهيل، ولَوَجَدَ أن الخلاف إنما هو في العبارات، مع الاتفاق على الدلالات، فلو قال المثبتون للمؤولين: إنا أثبتا العلو على ظاهره بخلافكم، لقال المؤولون: إن ما أثبتموه أيها المثبتون ليس هو ظاهر اللفظ، ولذا فقد احتجتم إلى صرف بعض ما يدل عليه الظاهر، وهذا الإمام تقي الدين ابن تيمية رحمه الله وهو من المثبتين، والذي قاد الحملة ضد التأويل والتفويض يقول: (فكذلك هو ﷻ فوق العرش ولا نثبت لفوقيته خصائص فوقية المخلوق على المخلوق ولوازمها[1]).

وهذا الذي قاله ابن تيمية رحمه الله ليس هو ظاهر الفوقية، لأن ظاهر الفوقية التحيز، بمعنى أن الأسفل له حد ونهاية، وأن ما حاذى رأسه فهو بالنسبة له أعلى، وما حاذى قدمه فهو بالنسبة له أسفل، وكذلك إذا قيل إن الخلق تحت الخالق، ففي هذا إثبات الجهات في ذات الله تعالى، بمعنى أن له حدوداً ونهايات، وأن ذات الباري مبعضة منقسمة إلى أعلى وأسفل، وأن البعض الأسفل هو الذي يلي جهة الخلق، وفي هذا وصفٌ للباري بالحدود والغايات والجهات والتجسيم، والمفسرون بالظاهر يقولون بأنهم ينفون التجسيم وينفون مشابهة الخالق للمخلوق، وإذا عملنا بإطلاق عبارة ابن تيمية السابقة ومنها قوله: (ولا نثبت لفوقيته خصائص فوقية المخلوق على المخلوق ولوازمها) وعلمنا أن من خصائص فوقية المخلوق على المخلوق أن يكون كل منهما في مكان وحيز وجهة من الآخر، وأن كلاً منهما منقسم في نفسه إلى أعلى وأسفل، وأن لكلٍ منهما حدٌ ونهاية، وأن بين المتباينين مسافة تحسب من طرف كل منهما، ومن خصائص علو المخلوق على المخلوق أن كلاً منهما يمكن أن يتصل أو ينفصل عن الآخر، قال الإمام حجة الإسلام الغزالي رحمه الله: (فمعنى كون الشيء فوقنا هو أنه في حيز يلي جانب الرأس. ومعنى كونه تحتنا أنه في حيز

---

(1) مجموع الفتاوى (٥/٢٩)

يلي جانب الرجل. وكذا سائر الجهات؛ فكل ما قيل فيه إنه في جهة فقد قيل إنه في حيز مع زيادة إضافة[1]).

ولا شك أن كل هذه اللوازم في علو المخلوق على المخلوق ينفيها أهل السنة من المفوضين والمؤولين، ولكن هل ينفيها المفسرون بالظاهر والحقيقة والذين اصطلح على تسميتهم بـــ (بالمثبتين)، وهل عمل ابن تيمية بإطلاق عبارته فنفى جميع لوازم العلو البشري المحسوس.

أما أهل السنة من المفوضين والمثبتين فعباراتهم في نفي هذه اللوازم البشرية أكثر من أن تحصر، نورد بعضها هنا: قال الإمام الطحاوي رحمه الله : (وتعالى عن الحدود والغايات والأركان والأعضاء والأدوات لا تحويه الجهات الست كسائر المبتدعات[2]).

وسئل الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله عن قوله تعالى: {وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ} [الحديد:٤]، وقوله: {مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ} [المجادلة:٧]، قال: (علمه عالم بالغيب والشهادة علمه محيط بالكل وربنا على العرش بلا حد ولا صفة، وسع كرسيه السموات والأرض بعلمه[3]).

ومن ذلك قول الإمام المجمع على إمامته وسلفيته وهو الإمام ابن جرير الطبري رحمه الله تعالى حيث قال: (والعجب ممن أنكر المعنى المفهوم من كلام العرب في تأويل قول الله: {ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ} [البقرة:٢٩]، الذي هو بمعنى العلو والارتفاع، هربًا عند نفسه من أن يلزمه بزعمه إذا تأوله بمعناه المفهوم كذلك أن يكون إنما علا وارتفع بعد أن كان تحتها إلى أن تأوله بالمجهول من تأويله المستنكر. ثم لم ينج مما هرب منه فيقال له: زعمت أن تأويل قوله استوى أقبل، أفكان مدبرًا عن السماء فأقبل إليها فإن زعم أن ذلك ليس بإقبال

---

(1) الاقتصاد في الاعتقاد

(2) العقيدة الطحاوية (ص٢٨)

(3) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة

فعل، ولكنه إقبال تدبير، **قيل له: فكذلك فقل: علا عليها علو ملك وسلطان، لا علو انتقال وزوال** [1]).

فتراه رحمه الله قد فسر العلو بعلو الملك والسلطان لا علو انتقال وزوال، وفي هذا نفي الحد عنه سبحانه وتعالى.

وقال أيضا عند تفسير قوله تعالى: {وَهُوَ القَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ وَهُوَ الحَكِيمُ الخَبِيرُ} [الأنعام:١٨]: (يعني تعالى ذكره بقوله : وهو نفسه، يقول : والله الظاهر فوق عباده، ويعني بقوله : القاهر، المذلل المستعبد خلقه، العالي عليهم. وإنما قال : فوق عباده، لأنه وصف نفسه تعالى ذكره بقهره إياهم.

ومن صفة كلِّ قاهرٍ شيئاً، أن يكون مستعلياً عليه، فمعنى الكلام إذاً : والله الغالب عباده المذل لهم، العالي عليهم بتذليله لهم، وخلقه إياهم، فهو فوقهم بقهره إياهم، وهم دونه[2]).

وقال الإمام عبد القاهر بن طاهر البغدادي[3] : (وقالوا – أي أهل السنة – **بنفي النهاية والحد** عن صانع العالم خلاف قول هشام بن الحكم الرافضي في دعواه أن معبوده سبعة أشبار بشبر نفسه، وخلاف قول من زعم من الكرامية أنه ذو نهاية من الجهة التي يلاقي منها العرش ولا نهاية له من خمس جهات[4]).

فنقل الإمام عبد القاهر إجماع أهل السنة على نفي الحد عن الله تعالى، وذكر بأن الذي أثبت الحد إنما هم الكرامية.

(**1**) تفسير الطبري (٢٢٢/١)

(**2**) تفسير الطبري (١٦١/٥)

(**3**) يقول فيه شيخ الإسلام أبو عثمان الصابوني كان الأستاذ أبو منصور من أئمة الأصول وصدور الإسلام بإجماع أهل الفضل... تراه الجلة صدرا مقدما وتدعوه الأئمة إماما مفخماً.

(**4**) الفرق بين الفرق (ص/٣٢٠)

وقال الإمام المفسر اللغوي إبراهيم بن السّري الزّجاج[1] رحمه الله: (العلي: هو فَعِيل في معنى فاعل، فالله تعالى عالٍ على خَلْقِه وهو عليٌّ عليهم بقدرته، ولا يجب أن يُذهَب بالعلو ارتفاع مكانٍ، إذ قد بيَّنَّا أن ذلك لا يجوز في صفاته تقدست[2]).

وقال الإمام ابن الجوزي الحنبلي رحمه الله تعالى: (قال ابن الزاغوني: ولا بد أن تكون لذاته نهاية وغاية يعلمها.

قلت – والقائل ابن الجوزي – : وهذا رجل لا يدري ما يقول لأنه إذا قدر غاية وفصلاً بين الخالق والمخلوق فقد حدده، وأقرَّ بأنه جسم، وهو يقول في كتابه: إنه ليس بجوهر، لأن الجوهر ما تحيز ثم يثبت له مكاناً يتحيز فيه.

قلت – والقائل ابن الجوزي – : وهذا كلام جهل من قائله، وتشبيه محض، فما عرف هذا الشيخ ما يجب للخالق تعالى وما يستحيل عليه، فإن وجوده تعالى ليس كوجود الجواهر والأجسام التي لا بد لها من حيز، والتحت والفوق إنما يكون فيما يقابل ويحاذي، ومن ضرورة المحاذي أن يكون أكبر من المحاذي أو أصغر أو مثله، وأن هذا ومثله إنما يكون في الأجسام، وكل ما يحاذي الأجسام يجوز أن يمسها، وما جاز عليه مماسة الأجسام ومباينتها فهو حادث، إذْ قد ثبت أن الدليل على حدوث الجواهر قبولها للمباينة والمماسة، فإذا أجازوا هذا عليه، قالوا بجواز حدوثه، وإن منعوا جواز هذا عليه، لم يبق لنا طريق لإثبات حدوث الجواهر، ومتى قدرنا مستغنياً عن المحل والحيز ومحتاجاً إلى الحيز، ثم قلنا، إما أن يكونا متجاورين أو متباينين كان ذلك محالاً[3]).

وإثبات العلو المطلق – غير المقيد بالعلو الحسي – لا إشكال فيه، وقد أطلقه أئمة، وحينئذ فيحمل على ما يليق بالله تعالى، وهو علو الذات مع نفي جميع خصائص ولوازم

(**1**) هو الإمام أبو إسحاق إبراهيم الزجاج (٢٤١-٣١١هـ) يقول فيه الإمام الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد (٨٩/٦) : (كان من أهل الفضل والدين **حسن الاعتقاد** جميل المذهب). وقال عنه ابن كثير في البداية والنهاية (١٤٨/١١) : (فاضلا دينا **حسن الاعتقاد**).

(**2**)تفسير أسماء الله الحسنى ص٤٨

(**3**) دفع شبه التشبيه ص٢١

العلو البشري، أو علو الملك والسلطان، كما قاله ابن جرير رحمه الله، وليس هو العلو الحسي الذي تُقْطَعُ المسافة فيه.

فهذه نصوص المفوضين والمؤولين واضحة، ولكنَّا نجد في المقابل المفسرين بالظاهر والحقيقة لا يستنكفون عن إثبات بعض هذه اللوازم البشرية لعلو الله تبارك وتعالى، وابن تيمية رحمه الله لما أثبت العلو الذاتي الحسي اضطر إلى القول بأن الله تعالى محدود من جميع الجهات، وهذه نتيجة حتمية لمن فهم من علو الله على خلقه العلو بالجهة والمكان، قال ابن تيمية رحمه الله: (وأما ما ذكره القاضي – أبو يعلى – في إثبات الحد من ناحية العرش فقط، فهذا قد اختلف فيه كلامه، وهو قول طائفة من أهل الإثبات، والجمهور على خلافه وهو الصواب[1]).

وقال ابن تيمية أيضاً: (قال – القاضي أبو يعلى – : منعنا من إطلاق القول بالحد في غير موضع من كتابنا، ويجب أن يجوز على الوجه الذي ذكرناه، فهذا القول الوسط من أقوال القاضي الثلاثة هو المطابق لكلام أحمد وغيره من الأئمة، وقد قال: إنه تعالى في جهة مخصوصة وليس هو ذاهبا في الجهات، بل هو خارج العالم، متميز عن خلقه منفصل عنهم غير داخل في كل الجهات، وهذا معنى قول أحمد، حد لا يعلمه إلا هو، ولو كان مراد أحمد رحمه الله الحد من جهة العرش فقط لكان ذلك معلوما لعباده[2]، فإنهم قد عرفوا أن حده من هذه الجهة هو العرش، فعُلِمَ أنَّ الحدَّ الذي لا يعلمونه مطلقٌ لا يختص بجهة العرش[3]).

وإذا كان ابن تيمية رحمه الله قد أثبت الحد من جميع الجهات؛ فإن تلميذه ابن القيم قد أثبت المسافة بين الخالق والمخلوق، فعند ابن القيم أن المؤذن إذا ارتفع إلى رأس المنارة فقد اقترب من الله، والسماء الدنيا أقرب إلى الله من الأرض، والسماء السابعة أقرب إلى الله من السماء السادسة، وقد صرح بذلك ابن القيم فقال: (فخلق الله السماوات سبعا، فاختار

---

(1) بيان تلبيس الجهمية (٢/١٧٤)

(2) من هم العباد الذين يعلمون أن الله محدد مقدر مجسم له نهاية من جهة العرش، سبحانك ربي.

(3) بيان تلبيس الجهمية (١/٤٣٧)

العليا منها، فجعلها مستقر المقربين من ملائكته، واختصها بالقرب من كرسيه ومن عرشه، وأسكنها من شاء من خلقه، فلها مزية وفضل على سائر السماوات، **ولو لم يكن إلا قربها منه** تبارك وتعالى[1]).

فأثبت ابن القيم رحمه الله القرب الحسي، وهذا العلو الحسي هو الذي اتفق جميع المفوضين والمؤولين على نفيه، لأن هذا العلو إنما يكون بين جسمين لكل منهما حدود ونهايات، فما بين حدِّ كلٍ منهما هي المسافة المقدرة بين المخلوقين، ومن أثبت العلو من المفوضين والمؤولين؛ وجعل العلو صفةً للذات العلية، فإنه نفى أن يكون المقصود بهذا العلو العلو بالمسافة، ولذا فقد غلط من احتج بكلام الإمام الأشعري في الإبانة على إثبات هذا النوع من العلو، فإن الإمام الأشعري يثبت العلو المطلق لا العلو الحسي، فالمسافة التي يثبتها ابن القيم هي التي ينفيها الإمام الأشعري، قال الإمام الأشعري.... رحمه الله: (وأن الله تعالى استوى على العرش على الوجه الذي قاله، وبالمعنى الذي أراده، استواء مترها عن المماسة والاستقرار، والتمكن والحلول والانتقال، لا يحمله العرش بل العرش وحملته محمولون بلطف قدرته، ومقهورون في قبضته، وهو فوق العرش وفوق كل شيء إلى تخوم الثرى، **فوقية لا تزيده قربا إلى العرش والسماء**[2]).

فتأمل قوله عن الاستواء (بالمعنى الذي أراده) فهو تفويض واضحٌ، ثم زاد الأمر وضوحاً بنفيه للمماسة والاستقرار والانتقال، وأن هذا القرب ليس قرباً على ما تقتضيه حقيقة اللغة، بدليل قوله بعد ذلك : (**فوقية لا تزيده قربا إلى العرش والسماء**).

وبهذا يتضح أن الإمام الأشعري رحمه الله قد رجع في آخر عمره عن التأويل الخاص إلى التأويل الإجمالي، وهو التفويض.

(**1**) زاد المعاد (١/٤٣)

(**2**) الإبانة (ص/٢١)

محبة الصالحين والإيمان بما يجري على يدهم من الكرامات

قرر الشيخ محبة الصالحين والإيمان بما يجري على يدهم من الكرامات في غير موضع، ولكنه أسهب في ذلك في كتابه فصول في العقيدة بين السلف والخلف[1]، وبين أن محبة الصالحين أحياء وأمواتاً هي دليل على صحة الإيمان بدليل ما في الصحيحين أن النبي ﷺ قال : "ثلاث من كن فيه وجد حلاوة الإيمان أن يكون الله ورسوله أحب إليه مما سواهما وأن يحب المرء لا يحبه إلا لله وأن يكره أن يعود في الكفر كما يكره أن يقذف في النار".

ويبين الشيخ أن من مقتضى حبهم احترامهم والثناء عليهم بصالح أعمالهم، وأما شغل الوقت بما وقع على أيديهم من خوارق صحت أو لم تصح فليس من السلوك الإيجابي المثمر، وإنما هو عمل سلبي فارغ.

وأن الولي هو من جمع بين الإيمان والتقوى، وأن الأولياء ليسوا ملائكة مطهرين ولا أنبياء معصومين، وأنهم على مراتب فمنهم الأبرار، ومنهم المقربون، وأن حصول الكرامة ليست شرطاً لبلوغ الولاية، بل إن الركون إلى الكرامات نقص عند أهل الطريق، وأن من طلبها فهو مغرور، وبين الشيخ يوسف أيضاً الأدلة على الإيمان بالكرامات، ورد على المعتزلة الذين نفوها، ودحض حججهم، وبين عوارها.

وجنح الشيخ إلى رأي الإمام القشيري وأبي إسحاق الإسفراييني وتاج الدين السبكي أن الكرامات لا تبلغ في قوتها حد المعجزات، وجمهور أهل السنة على تجويز جملة الخوارق في معرض الكرامات، إلا ما وردَ النصُّ القاطع على أن أحداً لا يأتي بمثله كالقرآن.

وأوضح الشيخ حقيقة أخرى مهمة، وهي أن خوارق العادات منها ما يكون كرامة وحدَّها بقوله: (أمر خارق للعادة يظهره الله على يد عبد ظاهر الصلاح والتقوى، تكريماً من الله له)، ومنها ما يسمى معجزة، وحدَّها بقوله: (أمر خارق للعادة، يظهره الله على يد مدعي النبوة، مقرونا بالتحدي، تصديقاً له في دعواه). ومنها ما يسمى إعانة وحدَّها بقوله:

---

(1) وقد استغرق كلام الشيخ عن هذه المسألة في كتابه فصول في العقيدة بين السلف والخلف من ص١٨٣ إلى ص٢٢٦.

(أمر خارق للعادة يظهره الله على يد عبد مستور الحال إعانة من الله له). ومنها ما يسمى إهانة، وحدَّها بقوله: (أمر خارق للعادة، يُظْهره الله على يد مدعي النبوة، تكذيباً له في دعواه).

ونبه الشيخ إلى أن الكرامات المنقولة كثير منها لا يصح، بل هي أمور اختلقها الذين دخلوا ميدان التصوف زوراً، ارتزاقاً من وراء الطريق، وكسباً للشهرة والمال، وخداعاً للعوام، ونبه الشيخ أيضاً إلى أن بعض ما ورد في الكتب يجب رده، والتشنيع عليه، وأنه معاصي وقبائح لا كرامات، وذكر طرفاً من ذلك من كتاب طبقات الشعراني رحمه الله، وإن كان المحققون من الصوفية على أن ما في الطبقات من ذلك مدسوس مكذوب، وقد وقفوا على نسخ للطبقات خالية من هذا السفه، وهذا هو الظن بالإمام الشعراني الصوفي الفقيه.

وختم الشيخ تنبيهاته بأمر في غاية الأهمية فذكر أن الأولياء والصالحين لا يملكون النفع والضر لا لأنفسهم ولا لغيرهم، وأن النافع والضار على الحقيقة هو الله.

التوسل بالذوات في الدعاء

ذكر الشيخ أن التوسل بذات الله تعالى، وأسمائه وصفاته، وكذا توسل الداعي بعمله الصالح، وتوسله بدعاء الصالحين له أمر مشروع ومستحب، وأما التوسل بذات النبي ﷺ وذوات الصالحين فذكر الشيخ أن (هناك من السلف والخلف من أجاز ذلك في حق النبي ﷺ دون غيره، كما روي ذلك عن الإمام أحمد وغيره.

ومنهم من طرد ذلك في جميع الأنبياء والصالحين، وحجتهم في ذلك حديث عثمان بن حنيف في قصة الأعمى الذي توسل بالنبي عليه السلام، فرد الله عليه بصره[1]).

(1) فصول في العقيدة بين السلف والخلف ص٢٦١.

ويصف الشيخ المعركة التي قام سوقها بين المجيزين والمانعين في مسألة التوسل بقوله: (والحق أن القضية لا تستحق كل هذه الضجة التي أثيرت حولها. وقد عرضت لذلك في كتابي: "الإخوان المسلمون: سبعون عاما في الدعوة والتربية والجهاد" وقلت هناك:

وأما قضية التوسل بالرسول ﷺ والأنبياء، والملائكة والصالحين من عباد الله، فقد ذكر الأستاذ البنا: أن هذا من الأمور الخلافية بين الأئمة، وأنه خلاف في كيفية الدعاء، وليس من مسائل العقيدة.

وقد أنكر إخواننا السلفيون على الأستاذ البنا هذا القول، واشتد نكيرهم عليه، وعلا صوتهم في معارضته والتشنيع على قائله. ولا أدري لم هذا كله ؟ ولم يقل الرجل شيئاً يستوجب الطعن أو التشنيع.

أولاً: لأن الأمر خلافي بالفعل، ومن قرأ كتب المذاهب المتبوعة من الحنفية والمالكية والشافعية، بل حتى الحنابلة: وجد هذا واضحاً، فالكثيرون أجازوا التوسل بالرسول ﷺ وبالصالحين من عباد الله.

وهناك من كره التوسل، وهناك من منعه.

ولكل فريق من هؤلاء أدلته – أو شبهاته على الأقل – في تأييد ما ذهب إليه، وللمخالفين ردودهم عليه، كما هو الشأن في المسائل الخلافية...

ثانياً: أن التوسل يتعلق بالعمل، ولا يتعلق بالعقيدة، فهو من بحوث علم الفقه لا من بحوث علم التوحيد...

وهناك كثيرون من المستقلين عن المذاهب قالوا بإجازة التوسل، منهم الإمام الشوكاني[1]).

رأي الشيخ الشخصي في التوسل

(1) فصول في العقيدة بين السلف والخلف ص٢٦٣.

يرى الشيخ أن ترك التوسل هو الأولى، فقال: (وأنا شخصياً أميل إلى ترجيح عدم التوسل بذات النبي وبالصالحين. وأتبنى رأي شيخ الإسلام ابن تيمية في ذلك، لعدة أمور:

الأول: أن أدلة المنع – أعني منع التوسل بذات النبي ﷺ وذوات الصالحين – أرجح في الميزان العلمي. وخصوصاً أن باب الله تعالى مفتوح لكل خلقه، وليس عليه حاجب ولا بواب، مثل أبواب الملوك والأمراء...

والثاني: أن إجازة التوسل قد تكون ذريعة إلى دعاء غير الله تعالى، والاستغاثة به، وكثير من الناس يخلط بين الأمرين، فسد الذريعة بالنظر إلى العوام أولى، ولا سيما في باب التوحيد والشرك.

والثالث: أن المنهج الذي اخترته وسرت عليه في التعليم والدعوة والفتوى: أننا إذا استطعنا أن نتعبد لله تعالى بالأمر المتفق عليه، فلا داعي لأن ندخل في الأمر المختلف فيه، من غير ضرورة إلى ذلك[1]).

(1) فصول في العقيدة بين السلف والخلف ص٢٦٦.

تعقيب على رأي الشيخ يوسف حفظه الله:

وأرى أن الشيخ يوسف حفظه الله وهو رائد الوسطية قد بالغ في الاحتياط في هذه المسألة، وأحب أن أقف مع الأمور الثلاثة وقفة سريعة:

أما الأمر الأول: فإن المانعين للتوسل لم يعتمدوا على دليل واحد تقوم به الحجة على مُدَّعاهم، وما أوردوه أجنبي عن محل النزاع، من مثل قوله ﷻ : {ادعوني أستجب لكم} وقوله ﷻ {فإني قريب أجيب دعوة الداع إذا دعان}، فليس في الآيتين ونحوها حجة على المنع من التوسل، بل فيهما الأمر بالدعاء، والدعاء قد يكون مباشرة وقد يكون بوسيلة، وإذا كانت التوسل في الدعاء ممنوعاً لمنعت كل وسيلة، ومن ذلك التوسل بدعاء الغير، والتوسل بدعاء الغير ثابت شرعاً، ومتفق على جوازه، فدلَّ على جواز الوسيلة في الدعاء، وعليه فالاحتجاج على منع التوسل بأنه ليس دون باب الله حجاب ولا بواب غير مستقيم، وإلا لصح أن يُقال بمنع طلب الدعاء من الغير نبياً كان أو صالحاً، بحجة أنه ليس دون الله حجاب، وهذا ما لا يرضاه المانعون للتوسل فضلاً عن غيرهم.

وإذا نظرنا إلى أدلة المجيزين للتوسل وجدناها في غاية الوضوح، ونقف على أهمها:

أولاً: عن عثمان بن حنيف أن رجلاً ضرير البصر أتى النبي ﷺ فقال ادع الله أن يعافيني قال إن شئت دعوت لك وإن شئتَ أخرت ذاك فهو خير، فقال: ادعه، فأمره أن يتوضأ فيحسن وضوءه فيصلي ركعتين ويدعو بهذا الدعاء "اللهم إني أسألك وأتوجه إليك بنبيك محمد نبي الرحمة يا محمد إني توجهت بك إلى ربي في حاجتي هذه فتقضي لي اللهم شفعه في" رواه الإمام أحمد في مسنده، والترمذي في سننه وقال: هذا حديث حسن صحيح غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه من حديث أبي جعفر وهو الخطمي وعثمان بن حنيف هو أخو سهل بن حنيف.

والنسائي في سننه، وابن خزيمة في صحيحه، والحاكم في مستدركه وقال: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه"، والبيهقي في دلائل النبوة وقال: "ورويناه في كتاب الدعوات بإسناد صحيح".

والشاهد قوله: (وأتوجه إليك بنبيك) وقوله: (يا محمد إني توجهت بك إلى ربي).

ثانياً: عن أنس بن مالك أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان إذا قحطوا استسقى بالعباس بن عبد المطلب فقال اللهم إنا كنا نتوسل إليك بنبينا فتسقينا وإنا نتوسل إليك بعم نبينا فاسقنا قال فيسقون. رواه البخاري في صحيحه.

والشاهد قوله: (كنا نتوسل إليك بنبينا) وقوله: (وإنا نتوسل إليك بعم نبينا)، والقول بأن هناك مضافاً محذوفاً (أي بدعاء عم نبينا) صرف للفظ عن ظاهره بغير موجب.

ثالثاً: عن أبي سعيد الخدري فقلت لفضيل رفعه قال أحسبه قد رفعه قال من قال حين يخرج إلى الصلاة اللهم إني أسألك بحق السائلين عليك وبحق ممشاي فإني لم أخرج أشرا ولا بطرا ولا رياء ولا سمعة خرجت اتقاء سخطك وابتغاء مرضاتك أسألك أن تنقذني من النار وأن تغفر لي ذنوبي إنه لا يغفر الذنوب إلا أنت وكل الله به سبعين ألف ملك يستغفرون له وأقبل الله عليه بوجهه حتى يفرغ من صلاته.

رواه الإمام أحمد في مسنده، وابن ماجه في سننه، والطبراني في معجمه الكبير، (وقد حسنه جمع من الحفاظ منهم الحافظ الدمياطي في المتجر الرابح في ثواب العمل الصالح (ص٤٧١ـ٤٧٢)، والحافظ أبو الحسن المقدسي شيخ الحافظ المنذري كما في الترغيب والترهيب (٢٧٣/٣). والحافظ العراقي في تخريج أحاديث الحياء (٢٩١/١). والحافظ ابن حجر العسقلاني في أمالي الأذكار (٢٧٢/١). وقال الحافظ البوصيري في مصباح الزجاجة (٩٩/١) : لكن رواه ابن خزيمة في صحيحه من طريق فضيل بن مرزوق، فهو صحيح عنده[1]).

(1) انظر رفع المنارة في تخريج أحاديث التوسل والزيارة.

والشاهد قوله: (بحق السائلين عليك)، فهو توسل واضح.

وإذا ثبتت أدلة جواز التوسل اندفع المنع بحجة (سد الذرائع)، فإن هذه الذريعة مما ألغى الشارع اعتبارها هنا، والشارع لا يرشد إلى أمر ثم يكون هذا الأمر ذريعة إلى الشرك والعياذ بالله، ولو منعنا التوسل مع ما ورد فيه من أدلة فقد كان أولى سداً للذريعة ألا نطوف بأحجار الكعبة، ولا نقبِّل الحجر الأسود، ولا نسعى بين الصفا والمروة، ولا نصلي عند مقام إبراهيم بدعوى أن هذا مفضٍ إلى تعظيم هذه الأحجار وعبادتها.

وأما ترك التوسل بعلة الاختلاف في مشروعيته، فإنما يترجح هذا عند قوة الخلاف، والخلاف هنا ضعيف من حيث الدليل، وجماهير علماء الأمة على جواز التوسل.

موقف الشيخ من الكشف والإلهام والرؤى

ويقول الشيخ عن الكشف والإلهام: (وهي موهبة فطرية لدى بعض الناس تقويها الرياضة والمجاهدة، وتنميها تقوى الله تعالى، ويقلها الإيمان واليقين بالله تعالى وبالدار الآخرة، حتى إن المؤمن لتصدق فراسته، كأنما ينظر بنور الله، وينطق بلسان القَدَر، ويبصر الغيب من وراء ستر رقيق[1]).

ويقول (ص٢٨): (ومَنْ آمن بقدرة الله تعالى على كل شيء، وآمن بالطاقة الروحية الهائلة في الإنسان، وآمن بأثر الإيمان والعبادة والمجاهدة في تفجير هذه الطاقة الكامنة، لم يستبعد أن يقع الكشف والإلهام من الله لبعض عباده المؤمنين الصادقين، في بعض الأحوال والأوقات، تفضلاً منه وكرماً: {قل إن الفضل بيد الله يؤتيه من يشاء والله واسع عليم * يختص برحمته من يشاء والله ذو الفضل العظيم}[2])

(1) موقف الإسلام من الكشف والإلهام والرؤى

(2) موقف الإسلام من الكشف والإلهام والرؤى

قال: (وها أنا أقدم لك أخي القارئ المسلم الجزء الثالث، وهو يتضمن شرح أصلين من الأصول العشرين ضممتهما في كتاب واحد، وهما الأصل الثالث المكمل للأصل الثاني، والمتفرع عنه، وفيه بيان الموقف من الإلهام والكشف والرؤى، وهل تعتبر حُجَّة في الأحكام الشرعية أو لا تعتبر أصلاً ؟ وهل يعتد بها في أي أمر من أمور الحياة أو لا يُعتد بها قط ؟ وقد ذكرنا هنا موقف الغلاة في الإثبات، والغلاة في النفي، وموقف الربانيين المعتدلين من أئمة أهل السنة والجماعة، ورددنا على المُفْرِطِيْن والمفَرِّطين معاً[1]).

الموقف من الإلهام: (وهذا ما جعل كثيراً من كبار العلماء المؤلفين في التفسير والحديث والفقه وغيرهما يجعلون في عناوين كتبهم كلمات مثل: الفتح، والفيض... ونحوهما.

ولا نزاع كذلك في أن يُوْهَبَ بعض الناس من صدق الفراسة وقوتها ما يستطيع به أن يكشف شخصية المرء يلقاه بنظرة إليه، أو كلمة يسمعها منه، أو يقرأ أفكاره، أو يعرف بعض ما يجول بنفسه[2]).

: (لم يقل العلماء المعتدلون الذين اهتدوا بالكتاب والسنة بسد باب الإلهام والكشف ونور البصيرة، وإنما أرادوا أن يُقيِّدوه بالأصول والضوابط التي تمنع دخول الوهم والكذب والغلو فيه[3]).

(1) موقف الإسلام من الكشف والإلهام والرؤى (ص٧)

(2) موقف الإسلام من الكشف والإلهام والرؤى (ص٧)

(3) موقف الإسلام من الكشف والإلهام والرؤى (ص٧)

عصمة الأنبياء:

وفي مجال النبوات: (جاء – الإسلام – بمبدأ عِصمة الأنبياء من الذنوب، ولا سيما الكبائر، التي تنسبها إليهم أسفار التوراة، فهذا يسكر، وهذا يزني، وهذا يطمع في امرأة جاره، ويحتال عليه حتى يقتل في المعركة، ويحظى بزوجته من بعده)!!

الشفاعة

(أبطل – الإسلام – الشفاعة الشِّركية التي اعتمد عليها الوثنيون في أن أصنامهم أو آلهتهم المزعومة تَشفع لهم عند الله، ولا يملك الله أن يردَّ شفاعتها، وقد انتقلت فكرة الشفاعة هذه إلى أهل الكتاب من اليهود والنصارى، الذين زعموا أنهم تشفع لهم أحبارهم ورُهبانهم. فأبطل الله هذه الشفاعة الشركية بصفة مُطلقة، وأثبت شفاعة أخرى، ولكنه قيَّدها بقيدين:

الأول: أنه لا يشفع أحد إلا بإذن الله: {مَن ذَا الَّذي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلاَّ بِإِذْنِه} [البقرة:٢٥٥]، {وَكَمْ مِنْ مَلَكٍ فِي السَّمَاوَاتِ لا تُغْنِي شَفَاعَتُهُمْ شَيْئاً إِلَّا مِنْ بَعْدِ أَنْ يَأْذَنَ اللَّهُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيَرْضَى} [لنجم:٢٦].

والثاني: أن لا شفاعة لغير أهل التوحيد، فأما المشركون فلا شفاعة لهم، قال تعالى في شأن الملائكة: {وَلا يَشْفَعُونَ إِلاّ لِمَنِ ارْتَضَى} [الأنبياء:٢٨]، ولا يرتضي الله أهل الشرك أبدا، وقال عن المشركين: {فَمَا تَنفَعُهُمْ شَفَاعَةُ الشَّافِعِينَ} [المدثر:٤٨]، وقال عنهم: {مَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ} [غافر:١٨])

المقدمة ٢
معالم عامة في منهج الشيخ العقدي..... ٣
مكانة الإيمان والعقيدة عند الشيخ..... ٦
واجبنا تجاه هذا الإيمان ٨
مميزات العقيدة الإسلامية..... ٨
وجود الله تبارك وتعالى ١٠
كمال الله تعالى ١١
موقف الشيخ الإجمالي من الصفات..... ١١
توضيح :..... ١٤
الموقف التفصيلي للشيخ من جملة من القضايا..... ١٤
من هم أهل السنة والجماعة عند الشيخ القرضاوي ؟..... ١٥
ما هو التفويض الذي قرره أهل العلم ؟..... ١٦
لماذا أيد الشيخ التفويض ؟..... ١٦
أسباب أخرى لترجيح مذهب السلف..... ٣٤
لماذا لم يختر الشيخ مذهب التفسير بالظاهر (الإثبات) ؟ ٣٦
كيف نفهم ما روي عن السلف في الصفات ٤٠
علو الله على خلقه..... ٤٢
محل الاتفاق بين أهل السنة في مسألة العلو:..... ٤٣
محلُّ الخلاف في مسألة العلو: ٤٤
قرب مساحة الخلاف بين الفرق الثلاث في مسألة العلو: ٤٩
محبة الصالحين والإيمان بما يجري على يدهم من الكرامات..... ٥٥
التوسل بالذوات في الدعاء ٥٦
رأي الشيخ الشخصي في التوسل ٥٧

تعقيب على رأي الشيخ يوسف حفظه الله:..... ٥٩
موقف الشيخ من الكشف والإلهام والرؤى..... ٦١